قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٤

بالموافقة على اتفاق تمويل بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن برنامج دعم إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى – المرحلة الثانية، والموقع من حكومة جمهورية مصر العربية فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٢، ومن الجانب الأوروبى فى بروكسل بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الدستور المعدّل الصادر فى الثامن عشر من يناير سنة ٢٠١٤ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق تمويل بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن برنامج دعم إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى – المرحلة الثانية، والموقع من حكومة جمهورية مصر العربية فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٢ ، ومن الجانب الأوروبى فى بروكسل بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥هـ

(الموافق أول أبريل سنة ٢٠١٤ م) .

عدلى منصور

اتفـاق تمـويـل

بيـن

الاتحـاد الأوروبـى

و

جمهورية مصر العربية

برنامج دعم إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى

المرحلة الثانية

TVET II

رقم البرنامج: ٣٨٦-٠٢٣/٢٠١٢/ENPI

اتفاق التمويل

ENP/٢٠١٢/٠٢٣-٣٨٦

الشروط الخاصة

بيـن :

الاتحاد الأوروبى ، ويشار إليه فيما بعد بالـــ EU، ويمثله فى الاتفاق المفوضية الأوروبية ، ويشار إليها فيما بعد بـــ"المفوضية" ،

(**طرف أول**)

و

جمهورية مصر العربية ، ويمثلها وزارة التربية والتعليم ووزارة الـــسياحة ووزارة التجارة والصناعة ويشار إليها فيما بعد بـــ"المستفيد" ،

ووزارة التعاون الدولى، ويشار إليها فيما بعد بـــ"المنسق القومى" ،

(**طرف ثان**)

وقد اتفق الطرفان على ما يلى:

مـادة ١- طبيعة وهدف المشروع :

١-١ يساهم الاتحاد الأوروبى فى تمويل البرنامج التالى:

العنوان: برنامج دعم إصلاح نظام التعليم والتـــدريب الفنـــى والمهنـــى – المرحلة الثانية :

رقم القرار: ٣٨٦-٠٢٣/٢٠١٢/ ENPI

ويشار إليه فيما بعد بـــ"البرنامج"، وهو موضح تفصيلاً فى الأحكام الفنية والإدارية.

١-٢ ينفذ هذا البرنامج وفقًا لاتفاق التمويل الماثل وملاحقه.

مادة ٢- إجمالى التكلفة المقدرة والمساهمة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبى :

٢-١ يقدر إجمالى تكلفة البرنامج بمبلغ ١١٧ مليون يورو.

٢-٢ يتعهد الاتحاد الأوروبى بتمويل ٥٠ مليون يورو كحد أقصى.

المساهمة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبى فى قائمة الميزانية موضحة فى الميزانية المدرجة فى الشروط الفنية والإدارية.

مادة ٣- مساهمة المستفيد :

٣-١ يتعهد المستفيد بالمشاركة فى تمويل البرنامج بمبلغ ٦٧ مليون يورو. تفاصيل المساهمة المالية المقدمة من المستفيد فى قائمة الميزانية موضحة فى الميزانية المدرجة بالأحكام الفنية والإدارية.

مادة ٤- التنفيذ :

بهدف تنفيذ البرنامج، تعهدت المفوضية للمستفيد بتنفيذ مهام التنفيذ المالى الموضحة فى الأحكام الفنية والإدارية.

مادة ٥- مدة التنفيذ :

٥-١ مدة تنفيذ اتفاق التمويل وفقًا للتعريف الوارد فى المادة ٤ من الشروط العامة ستبدأ عند دخول الاتفاق حيز النفاذ وستنتهى بعد ٨٤ شهرًا من هذا التاريخ.

٥-٢ تبلغ مدة مرحلة التنفيذ العملى ٦٠ شهرًا.

٥-٣ تبلغ مدة مرحلة الإغلاق ٢٤ شهرًا.

مادة ٦- نشر المعلومات(١) :

تنشر المعلومات وفقاً لما هو مذكور فى المادة ١١ من الشروط العامة سنويا بواسطة المستفيد على الموقع الإلكترونى الرسمى الخاص به.

---

(١) تُدرج عند تكليف المستفيد بالتعاقد .

مادة ٧- العناوين:

تصدر جميع المراسلات الخاصة بتنفيذ اتفاق التمويل الماثل كتابةً ويتم الإشارة فيها صراحة إلى البرنامج وترسل على العناوين التالية:

(أ) عن المفوضية :

رئيس بعثة الاتحاد الأوروبى فى مصر
٣٧ شارع جامعة الدول العربية
مبنى الفؤاد الإدارى، الدور ١١
الجيزة، القاهرة، ج.م.ع.

(ب) عن المستفيد :

وزارة التربية والتعليم
شارع الفلكى
باب اللوق
القاهرة، ج.م.ع

وزارة السياحة
مدينة نصر
القاهرة، ج.م.ع.

وزارة التجارة والصناعة
جاردن سيتى ، كورنيش النيل
القاهرة، ج.م.ع.

(ج) عن المنسق القومى
وزارة التعاون الدولى
٨ شارع عدلى
القاهرة، ج.م.ع.

مادة ٨- الملاحق :

٨-١ فيما يلى قائمة بالملاحق المرفقة باتفاق التمويل والتى تعد جزءًا لا يتجزأ منه :

ملحق ١ : الشروط العامة

ملحق ٢ : الأحكام الفنية والإدارية

٨-٢ فى حالة وجود تعارض بين نصوص الملاحق ونصوص الشروط الخاصة لاتفاق التمويل ، يعتد بالشروط الخاصة . فى حالة وجود تعارض بين نصوص ملحق ١ ونصوص ملحق ٢ يعتد بالملحق ١ .

مادة ٩- شروط خاصة أخرى مطبقة على البرنامج

٩-١ لا تطبق النصوص التالية من الشروط العامة :

٩-٢-١ الجهة المسئولة عن إدارة المشروع :

لا تطبق المادتان ٨ و ٩ من الشروط العامة على تكاليف التشغيل العادية (باستثناء المعدات) الخاصة بالجهة المسئولة عن إدارة المشروع .

مادة ١٠- نفاذ اتفاق التمويل :

يدخل اتفاق التمويل حيز النفاذ من تاريخ توقيعه بواسطة الطرف الأخير.

حرر اتفاق التمويل بأربع نسخ ، نسختان للمفوضية ونسخة للمستفيد أخرى للمنسق القومى .

عن المفوضية

الأستاذ / مايكل كولر

مدير الجوار – لجنة تطوير الـــدول النامية Devco

.....

.....

التوقيع التاريخ

عن المنسق الوطنى

وزير التعاون الدولى

.....

.....

التوقيع التاريخ

عن المستفيد

وزير التربية والتعليم

.....

.....

التوقيع التاريخ

وزير السياحة

.....

.....

التوقيع التاريخ

وزير التجارة والصناعة

.....

.....

التوقيع التاريخ

الملحق رقم (١) - الشروط العامة

القسم الأول

تمويل المشروع / البرنامج

المادة (١)

قاعدة عامة

١-١ تقتصر المساهمة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبى على المبلغ المحدد فى اتفاق التمويل .

١-٢ يشترط لتقديم تمويل من الاتحاد الأوروبى أن يفى المستفيد بالتزاماته الواردة فى اتفاق التمويل هذا .

١-٣ النفقات التى قام بها المستفيد قبل دخول اتفاق التمويل حيز النفاذ غير مؤهلة للتمويل من الاتحاد الأوروبى .

المادة (٢)

تجاوزات التكلفة وسبل التغطية

٢-١ التجاوزات الفردية لبنود ميزانية اتفاق التمويل يتم التعامل معها بإعادة تخصيص المبالغ داخل الموازنة العامة وفقا للمادة ٢٢ من هذه الشروط العامة .

٢-٢ عندما يصبح تجاوز المبلغ الكلى المحدد فى اتفاق التمويل أمرًا محتمل الحدوث يقوم المستفيد بإخطار المفوضية على الفور ويسعى للحصول على موافقة مسبقة منها بشأن الإجراءات اللازمة المزمع اتخاذها لتغطية التكلفة الإضافية ، مقترحًا إما تقليص المشروع / البرنامج أو الاعتماد على موارده الذاتية أو موارد أخرى بخلاف موارد الاتحاد الأوروبى .

٢-٣ فى حالة عدم إمكانية تقليص حجم المشروع / البرنامج أو فى حالة عدم إمكانية تغطية التكلفة الإضافية من موارد المستفيد أومن موارد أخرى، يجوز أن تقوم المفوضية، بناء على طلب مبرّر من المستفيد، بتقديم تمويل إضافى من الاتحاد الأوروبى . وفى حالة موافقة المفوضية على ذلك ، تموّل التكلفة الإضافية دون إخلال بقواعد وإجراءات الاتحاد الأوروبى ذات الصلة عن طريق تقديم مساهمة مالية إضافية تحدد المفوضية مبلغها .

القسم الثانى

التنفيذ

المادة (٣)

قاعدة عامة

يتم تنفيذ المشروع / البرنامج على مسئولية المستفيد وبموافقة المفوضية.

المادة (٤)

مدة التنفيذ

٤-١ تتكون مدة تنفيذ اتفاق التمويل من مرحلتين :

- مرحلة التنفيذ العملى، يتم فيها تنفيذ الأنشطة الرئيسية . وتبدأ هذه المرحلة عند دخول اتفاق التمويل حيز النفاذ وتنتهى مع بداية مرحلة الإغلاق .

- مرحلة الإغلاق ، يتم خلالها القيام بالمراجعة المالية والتقييم النهائيين، وكذلك الانتهاء من النواحى الفنية والمالية للعقود وتقديرات البرنامج إن وجدت ، وذلك من أجل تنفيذ اتفاق التمويل . وتنتهى هذه المرحلة فى موعد غايته ٢٤ شهرًا بعد انتهاء مرحلة التشغيل العملى .

٤-٢ تكون التكاليف الخاصة بالأنشطة الرئيسية مؤهلة للحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبى فقط إذا تمت أثناء مرحلة التشغيل العملى . وتكون تكاليف عمليات المراجعة المالية النهائية والتقييم وأنشطة الإغلاق مؤهلة للتمويل حتى نهاية مرحلة الإغلاق .

٤-٣ يُلغى تلقائيا أى رصيد يتبقى من مساهمة الاتحاد الأوروبى بعد ستة أشهر من نهاية مدة التنفيذ .

٤-٤ يجوز فى الحالات الاستثنائية وفى الحالات التى تستوجب ذلك بشكل جوهرى تقديم طلب لتمديد مرحلة التشغيل العملى وبالتالى تمديد مدة التنفيذ ، وفى حالة تقدم المستفيد بطلب التمديد المذكور ، يجب أن يتم تقديم الطلب قبل انتهاء مرحلة التشغيل العملى بثلاثة أشهر على الأقل وأن توافق عليه المفوضية قبل التاريخ المذكور .

٤-٥ يجوز فى الحالات الاستثنائية وفى الحالات التى تستوجب ذلك بشكل جوهرى ، وبعد انتهاء مرحلة التشغيل العملى تقديم طلب لتمديد مرحلة الإغلاق وبالتالى تمديد مدة التنفيذ . وفى حالة تقدّم المستفيد بطلب التمديد المذكور ، يجب أن يقدم الطلب قبل نهاية مرحلة الإغلاق بثلاثة أشهر على الأقل وأن توافق عليه المفوضية قبل التاريخ المذكور .

القسم الثالث

مدفوعات تقوم بسدادها المفوضية لأطراف ثالثة

المادة (٥)

الموعد النهائى للمدفوعات التى تقوم بسدادها المفوضية لأطراف أخرى

٥-١ عند قيام المفوضية بسداد مدفوعات خاصة بالعقود المبرمة لتنفيذ اتفاق التمويل والتى تم إرسالها من قبل المستفيد ، يتعهد المستفيد بأن يقدم للمفوضية طلبات الصرف أو الفواتير فى موعد غايته ١٥ يومًا ميلاديًا من قيد طلب الصرف المقبول . يتعين على المستفيد إخطار المفوضية بتاريخ قيد هذا الطلب . ولا يعد طلب الصرف هذا جديرًا بالقبول فى حالة عدم استيفاء شرط واحد من الشروط الأساسية ، وللمفوضية الحق فى تعليق المدة المحددة للصرف بإخطار المستفيد فى أى وقت خلال المدة المذكورة أعلاه بما يفيد عدم إمكانية تلبية طلبه إما نتيجة عدم استحقاق المبلغ أو لعدم تقديم المستندات المناسبة الداعمة للطلب. وفى حالة حصول المفوضية على

معلومات من شأنها التشكيك فى تأهيل المصروفات الواردة فى طلب الصرف ، سيكون للمفوضية الحق فى تعليق المدة المحددة لصرف المدفوعات بغرض التحقق منها . ويتضمن ذلك إجراء فحص فورى للتأكد – قبل تقديم المدفوعات – من أن المصروفات مؤهلة بالفعل . وتقوم المفوضية بإخطار المستفيد بما توصلت إليه فى أسرع وقت .

٢-٥ يطبق كذلك الموعد النهائى المشار إليه فى الفقرة ١ عندما تكون المدفوعات مشروطة باعتماد تقرير ما . وفى هذه الحالة ، يمكن اعتبار طلب الصرف مقبولاً ولكن لن يبدأ الوقت المحدد للسداد إلا عند اعتماد المستفيد للتقرير إما صراحة من خلال إخطار المقاول ، أو ضمنيًا عن طريق تجاوز الموعد المحدد للحصول على الموافقة على التعاقد دون موافاة المقاول بمستند يرجئ الموعد المحدد رسميا ؛ ويقوم المستفيد بإخطار المفوضية بتاريخ اعتماد التقرير .

٣-٥ فى حالة وقوع أى تأخير من جانب المستفيد فى تقديم طلبات الصرف ، لن تكون المفوضية ملزمة بسداد فائدة المدفوعات المتأخرة المنصوص عليها فى العقود إلى المقاول ، بل يكون المستفيد هو الملزم بسدادها .

القسم الرابع

مدفوعات يقوم بسدادها المستفيد

من خلال تقديرات البرنامج وسحوبات تتم عن طريق المفوضية

المادة (٦)

قاعدة عامة

١-٦ عندما يقوم المستفيد بسداد مدفوعات لأطراف ثالثة ، يجب عمل تقديرات البرنامج واعتمادها مسبقًا.

٦-٢ تقديرات البرنامج عبارة عن مستند يحدد به الإجراءات التى يتم اتخاذها والموارد البشرية وغيرها من الموارد اللازمة والميزانية المقابلة لذلك وترتيبات التنفيذ الفنية والإدارية المفصلة للتنفيذ اللامركزى للمشروع / البرنامج خلال مدة زمنية محددة من خلال العمالة المباشرة و/ أو من خلال التوريد العام و/ أو من خلال إرساء المنح .

٦-٣ يجب أن تراعى كافة تقديرات البرنامج المنفذة لاتفاق التمويل الإجراءات والمستندات القياسية التى أعدتها المفوضية ، والسارية وقت اعتماد تقديرات البرنامج المعنية.

المادة (٧)

السحب

٧-١ تقوم المفوضية بتحويل مبالغ فى موعد غايته ٤٥ يومًا ميلاديًا بعد تاريخ تسجيل تلقى طلب سداد مقبول من المستفيد ، ولا يقبل هذا الطلب فى حالة عدم استيفاء شرط أساسى واحد من الشروط . وللمفوضية الحق فى تعليق الموعد المحدد لصرف المدفوعات عند إخطار المستفيد فى أى وقت خلال المدة المذكورة أعلاه بما يفيد عدم إمكانية تلبية طلبه ، وذلك إما لأن المبلغ غير واجب السداد بعد ، أو لعدم تقديم المستندات الداعمة للطلب . ويحق للمفوضية أن تقوم بتعليق صرف المدفوعات إلى حين التأكد مرة ثانية من الأمر إذا ساورها الشك فى المصروفات الوارد ذكرها فى الطلب. ويتضمن ذلك إجراء فحص فورى للتحقق – قبل تقديم المدفوعات – من أن المصروفات مؤهلة بالفعل . وتقوم المفوضية بإخطار المستفيد بذلك الأمر فى أسرع وقت ممكن. تستأنف المدة المحددة للصرف فور قبول طلب الصرف .

٧–٢ تقوم المفوضية بسداد المدفوعات فى حساب بنكى باليورو يتم فتحه فى مؤسسة مالية معتمدة من المفوضية .

٧–٣ يضمن المستفيد أن الأموال التى تدفعها المفوضية فى شكل تمويل مسبق يمكن تحديدها فى هذا الحساب البنكى .

٧–٤ يتم تحويل المدفوعات باليورو ، إذا لزم الأمر ، إلى العملة الوطنية للمستفيد عندما يكون على المستفيد أن يسدد هذه المدفوعات ، بسعر البنك السارى فى اليوم الذى يقوم فيه المستفيد بالسداد.

٧–٥ تضاف على المدفوعات المسددة من المفوضية فى هذا الحساب البنكى فائدة أو مزايا مماثلة. ويقوم المستفيد بإخطار المفوضية بالفائدة أو المزايا المماثلة التى تستحق لهذه المبالغ مرة واحدة سنويا على الأقل .

٧–٦ يجب سداد جميع الفوائد أو المزايا المماثلة على المدفوعات المسددة التى تزيد قيمتها عن ٢٥٠٠٠٠ يورو إلى المفوضية خلال ٤٥ يومًا من تلقى طلب منها بذلك .

٧–٧ بالنسبة لتقديرات البرنامج الذى لم يتم تحويل أية مبالغ بشأنه خلال ثلاث سنوات من توقيعه ، يتم إلغاء المبلغ المخصص للتقديرات المذكورة .

القسم الخامس

ترسية عقود التوريد والمنح

المادة (٨)

قاعدة عامة

٨–١ يجب أن يتم ترسية وتنفيذ كل العقود التى يتم إبرامها تنفيذاً لاتفاق التمويل طبقًا للإجراءات والمستندات القياسية التى تقوم المفوضية بوضعها ونشرها لتنفيذ العمليات الخارجية السارية فى وقت بدء الإجراء ذى الصلة .

٨-٢ فى حالات العقود اللامركزية يتعين على المستفيد إخطار المفوضية فى حالة قيام المقاول بتقديم إقرارات خاطئة أو ارتكاب أخطاء جسيمة أو مخالفات أو احتيال أو إخلال جسيم بالتزاماته التعاقدية . فى هذه الحالات ، مع عدم المساس بسلطة المفوضية بفرض عقوبات إدارية ومالية طبقا للوائح المالية المطبقة على الميزانية العامة للاتحاد الأوروبى والأحكام المقابلة لها المطبقة فى صندوق التنمية الأوروبى ، يقوم المستفيد بفرض العقوبات المالية على المقاولين المنصوص عليها فى "العقوبات الإدارية والمالية" الواردة فى الشروط العامة للعقود اللامركزية وفقا للقوانين واللوائح المطبقة فى دولة المستفيد بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة مع ضمان حق دفاع المقاول .

المادة (٩)

الموعد النهائى للتوقيع على عقود تنفيذ اتفاق التمويل

٩-١ يتم التوقيع على العقود المنفذة لاتفاق التمويل من كلا الطرفين خلال ثلاث سنوات من دخول اتفاق التمويل حيز النفاذ ، ولا يجوز تمديد هذا التاريخ النهائى .

٩-٢ لا يطبق الشرط أعلاه على عقود المراجعة والتقييم التى قد يتم توقيعها لاحقًا بالإضافة إلى ملاحق العقود التى تم توقيعها بالفعل .

٩-٣ فى نهاية السنوات الثلاث من تاريخ دخول اتفاق التمويل حيز النفاذ ، يتم إلغاء أى رصيد متبقى للعقود التى لم يتم توقيعها .

٩-٤ لا يطبق الشرط أعلاه على أى رصيد لاحتياطى الطوارئ .

٩-٤ يُنهى تلقائيًا أى عقد لا تنشأ عنه أية مدفوعات فى خلال ثلاث سنوات من التوقيع عليه ويُلغى التمويل المقدم فى شأنه .

المادة (١٠)

التأهل للمناقصات

١٠-١ يجوز لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى المشاركة فى الدعوة لمناقصات الأعمال ، أو التوريد أو الخدمات والدعوة للتقدم بمقترحات العروض بشروط متساوية وفقا لنصوص التشريعات الأساسية التى تحكم قطاع التعاون المعنى ، بالإضافة إلى جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من دولة ثالثة مستفيدة أو أية دولة أخرى يرد ذكرها صراحة فى التشريعات المذكورة .

١٠-٢ استنادا إلى الشروط المحددة فى التشريعات الأساسية التى تحكم قطاع التعاون المعنى ، يجوز السماح لمواطنى الدول الثالثة المستفيدة بخلاف تلك الواردة فى الفقرة ١ بالمشاركة فى مناقصات العقود .

١٠-٣ يجب أن يكون منشأ السلع والتوريدات الممّولة من الاتحاد الأوروبى واللازمة لتنفيذ الأعمال ، وعقود التوريد والخدمات ، وإجراءات الشراء المطروحة عن طريق المستفيدين من المنحة لتنفيذ الأعمال الممولّة فى دول مؤهلة للمشاركة طبقًا للشروط الموضحة فى الفقرتين السابقتين ، باستثناء ما يرد خلاف ذلك فى التشريع الأساسى .

المادة (١١)

نشر المعلومات

١١-١ يتعهد المستفيد بأن يقوم كل عام بنشر عنوان كل عقد يتم تمويله وفقًا لاتفاق التمويل فى مكان مخصص يسهل الوصول إليه على موقعه الإلكترونى على شبكة الإنترنت ، بالإضافة إلى اسم وجنسية المستفيد من المنحة أو المقاول الذى رسى عليه العقد بالإضافة إلى مبلغ المنحة المعنية أو العقد الممولّ .

١١-٢ وفى حالة عدم إمكانية إتمام هذا النشر على شبكة الإنترنت ، تنشر المعلومات بأى وسيلة أخرى مناسبة ، تشمل النشر فى الجريدة الرسمية لدولة المستفيد . ويتم النشر خلال النصف الأول من السنة التالية لسنة إغلاق الميزانية التى قام المستفيد خلالها بإرساء العقود أو تقديم المنح ، ويتعين على المستفيد إبلاغ المفوضية بعنوان مكان النشر ، ويتم الإشارة إلى هذا العنوان فى مكان مخصص على موقع الإنترنت الخاص بالمفوضية . وإذا تم النشر بطريقة مختلفة ، على المستفيد تقديم للمفوضية التفاصيل الكاملة عن الوسيلة المستخدمة فى النشر .

القسم السادس

القواعد المطبقة على تنفيذ العقود

المادة (١٢)

التأسيس وحق الإقامة

١٢-١ عندما تقتضى طبيعة العقد ذلك يتمتع الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يشتركون فى الدعوة لمناقصات الأعمال ، أو التوريد أو الخدمات ، بحق مؤقت فى التأسيس والإقامة بدولة المستفيد . ويظل هذا الحق ساريًا لمدة شهر واحد بعد ترسية العقد .

١٢-٢ يتمتع المقاولون (بما فى ذلك المستفيدون من المنحة) والأشخاص الطبيعيون وأفراد أسرهم ، المطلوبة خدماتهم لتنفيذ العقود ، بحقوق مماثلة خلال تنفيذ المشروع / البرنامج .

المادة (١٣)

النصوص الضريبية والجمركية

١٣-١ تطبق دولة المستفيد أفضل المعاملات الضريبية والجمركية على عقود التوريد والمنح الممولة من الاتحاد الأوروبى والتى تطبّقها على الدول أو منظمات التنمية الدولية التى ترتبط معها بعلاقات .

١٣-٢ إذا كان هناك اتفاق اطرى مطبق يتضمن نصوصًا أكثر تفصيلاً بشأن هذا الموضوع فإنه يتم كذلك تطبيقه .

المادة (١٤)

ترتيبات تحويل العملة

١٤-١ تتعهد دولة المستفيد بالسماح باستيراد أو شراء النقد الأجنبى اللازم لتنفيذ المشروع ، وتتعهد كذلك بتطبيق لوائحها المحلية فى شأن النقد الأجنبى بدون تفرقة بين المقاولين المسموح لهم بالاشتراك وفقًا للمادة (١٠) من هذه الشروط العامة .

١٤-٢ فى حالة تطبيق اتفاق إطارى يتضمن نصوصًا أكثر تفصيلاً بشأن هذا الموضوع فإنه يتم كذلك تطبيقه .

المادة (١٥)

استخدام البيانات من الدراسات

إذا تضمن اتفاق التمويل تمويل دراسة ما ، فإن العقد المتعلق بهذه الدراسة والذى تم التوقيع عليه فى إطار تنفيذ اتفاق التمويل يحكم ملكية تلك الدراسة ، وحق المستفيد والمفوضية فى استخدام البيانات الواردة بها ونشرها والإفصاح بها لأطراف أخرى .

المادة (١٦)

تخصيص المبالغ المستردة بموجب العقود

ترد للمفوضية المبالغ المستردة بواسطة المستفيد من مدفوعات تمت على سبيل الخطأ ، أو الضمانات المالية المقدمة ضمن إجراءات إرساء العقود أو فى ظل عقود ممولة وفقًا لاتفاق التمويل هذا أو من الغرامات المالية المفروضة من المستفيد على مرشح أو مقدم على مناقصة أو مقاول أو مستفيد من منحة ، كما ترد للمفوضية التعويضات المدفوعة إلى المستفيد .

المادة (١٧)

المطالبات المالية الناشئة عن العقود

يتعهد المستفيد بأن يتشاور مع المفوضية قبل اتخاذ أى قرار يتعلق بطلب تعويض يقدمه مقاول ويعتبره المستفيد طلبًا مبررًا كليًا أو جزئيًا . يجوز أن يتحمل الاتحاد الأوروبى وحده النتائج المالية فى حالة إعطاء المفوضية موافقتها المسبقة على ذلك . وهذه الموافقة المسبقة مطلوبة أيضًا لاستخدام أية أموال تم الالتزام بها وفقا لاتفاق التمويل الحالى لتغطية التكلفة الناشئة عن منازعات متعلقة بالعقود .

القسم السابع

الأحكام العامة والختامية

المادة (١٨)

الشفافية

١٨-١ يخضع كل مشروع / برنامج ممولٌ من الاتحاد الأوروبى إلى عمليات ملائمة للاتصالات والمعلومات . تلك العمليات يتم تحديدها تحت مسئولية المستفيد وبموافقة المفوضية الأوروبية .

١٨-٢ يجب أن تخضع عمليات الاتصالات والمعلومات المذكورة إلى القواعد الموضوعة والمنشورة بمعرفة المفوضية من أجل شفافية العمليات الخارجية السارية فى وقت تحديد الإجراءات .

١٨-٣ يجوز نشر محتوى اتفاق التمويل هذا والملاحق الخاصة به وذلك امتثالاً بالاتفاقات الدولية الخاصة بشفافية المساعدات وتنفيذاً لأجندة عمل أكـــرا لعام ٢٠٠٨

المادة (١٩)

منع المخالفات والغش والفساد

١٩-١ يتعهد المستفيد بأن يتحقق بانتظام من أن العمليات المموّلة مـــن أمـــوال الاتحاد الأوروبى قد تم تنفيذها بطريقة صـــحيحة ، ويتخـــذ إجـــراءات ملائمة لمنع المخالفات والغش ، وأن يرفع ، عند الضرورة ، دعـــاوى قضائية لاسترداد الأموال التى تم سدادها بطريقة خاطئة .

١٩-٢ "المخالفة" تعنى أى إخلال باتفاق التمويل ، أو عقود التنفيذ ، أو تقديرات البرنامج أو قانون خاص بالاتحاد الأوروبى ينتج عن تصرف أو إهمال من مسئول اقتصادى يكون له أو قد يكون له تأثيرًا ضارًا على الموازنة العامة للاتحاد الأوروبى أو الصندوق الأوروبى للتنمية ، إما عن طريق خفض أو فقد العائد المتراكم عن الموارد الذاتية التـــى يـــتم تحـــصيلها مباشرة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبى أو بسبب بند مصروفات غير مبرّر .

و"الغش" يعنى أى فعل أو امتناع متعمّد بشأن :

استخدام أو تقديم بيانات أو مستندات زائفة، أو غير صحيحة ، أو غيـــر مكتملة ، مما يؤدى إلى إساءة حيازة ، أو إلى احتجاز جائر لأموال من الموازنة العامة للاتحاد الأوروبى أو الصندوق الأوروبى للتنمية.

عدم الإفصاح عن معلومات بشأن مخالفة التزام معين ، مما ينتج عنـــه نفس الأثر المذكور أعلاه .

إساءة استخدام الأموال المذكورة لأغراض بخلاف تلـــك التـــى مُنحـــت بالأساس من أجلها .

١٩-٣ يخطر المستفيد فورًا المفوضية بأى معلومة يحصل عليها تثير الشك فى حدوث أمور غير طبيعية أو مخالفة أو تزوير وأى إجراء تم اتخاذه للتعامل مع ذلك .

١٩-٤ يخطر المستفيد المفوضية فورًا باسم المؤسسات الاقتصادية التى صدر ضدها حكم قضائى من جهة قضائية مختصة بالتزوير ، أو الفساد ، أو التورط مع منظمة إجرامية أو أى نشاط آخر غير قانونى يضر بالمصالح المالية للاتحاد الأوروبى .

١٩-٥ يتعهد المستفيد باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة للتعويض عن أية ممارسات فساد إيجابية أو سلبية فى أى مرحلة من مراحل إجراءات تسرية العقود أو تقديم المنح أو تنفيذ العقود ذات الصلة . و"الفساد السلبى" يعنى أى فعل متعمد من موظف يقوم بطريقة مباشرة أو من خلال وسيط بطلب الحصول أو بالحصول فعلاً لنفسه أو للغير على مزايا من أى نوع كان، أو يقبل وعدًا بمثل تلك المزايا ، لكى يتصرف أو يمتنع عن التصرف وفقًا لواجباته ، أو فى مباشرة مهامه بما يخلّ بواجباته الرسمية مما يكون له أو قد يكون له أثرًا ضارًا على المصالح المالية للاتحاد الأوروبى . و"الفساد الإيجابى" يعنى أى فعل متعمد من أى شخص كان بإعطاء أو يعطى مباشرة أو من خلال وسيط ميزة من أى نوع كان لموظف. أو لنفسه أو للغير ، لكى يتصرف أو يمتنع عن التصرف وفقًا لواجباته أو أثناء تأدية عمله ، مما يخّل بواجباته الرسمية ويكون له أو قد يكون له أثر ضار على المصالح المالية للاتحاد الأوروبى .

المادة (٢٠)

المراجعة والفحص من قبل المفوضية والمكتب الأوروبى لمكافحة الغش (OLAF) والمحكمة الأوروبية للمراجعين الماليين

٢٠-١ يوافق المستفيد على قيام المفوضية، والمكتب الأوروبى لمكافحة الغش ، والمحكمة الأوروبية للمراجعين الماليين بإجراء فحص مستندى فورى على أوجه استخدام تمويل الاتحاد الأوروبى الخاص باتفاق التمويل (بما فى ذلك إجراءات ترسية العقود وتقديم المنح) وإجراء مراجعة حسابية شاملة، إذا لزم الأمر ، على أساس المستندات الداعمة للحسابات والسجلات المحاسبية وأية مستندات أخرى تتعلق بتمويل المشروع / البرنامج طوال مدة الاتفاق ولمدة سبع سنوات بعد تاريخ آخر دفعة.

٢٠-٢ يوافق المستفيد أيضًا على قيام المكتب الأوروبى لمكافحة الغش بعمل مراجعة وفحص فورى وفقًا للإجراءات المنصوص عليها فى قانون الاتحاد الأوروبى لحماية المصالح المالية للاتحاد الأوروبى ضد الغش والمخالفات الأخرى .

٢٠-٣ لهذا الغرض يتعهد المستفيد بمنح موظفى المفوضية والمكتب الأوروبى لمكافحة الغش والمحكمة الأوروبية للمراجعين الماليين ووكلائهم المعتمدين حق الدخول إلى المواقع والمقار التى يجرى فيها تنفيذ العمليات الممولّة من اتفاق التمويل ، بما فى ذلك الاطلاع على نظم الكمبيوتر وأية مستندات وبيانات محفوظة على الكمبيوتر خاصة بالإدارة الفنية والمالية لتلك العمليات ، كما يعمل المستفيد على اتخاذ كل إجراء ملائم لتسهيل أدائهم لعملهم . ويمنح حق الدخول للوكلاء المعتمدين للمفوضية الأوروبية والمكتب الأوروبى لمكافحة الغش والمحكمة الأوروبية للمراجعين الماليين بشرط مراعاة السرية التامة تجاه الأطراف الأخرى ، وذلك دون الإخلال بالتزامات القانون العام الذى يخضعون له . ويجب أن تكون المستندات متاحة ومحفوظة بطريقة تسمح بسهولة فحصها ، ويكون المستفيد ملتزما بإبلاغ المفوضية والمكتب الأوروبى لمكافحة الغش أو المحكمة الأوروبية للمراجعين بالمكان المحدد الذى يتم حفظ المستندات المذكورة به .

٢٠-٤ تطبق كذلك عمليات الفحص والمراجعة الموضحة أعلاه على المقاولين ومقاولى الباطن الحاصلين على تمويل من الاتحاد الأوروبى .

٢٠-٥ يتم إخطار المستفيد بالمهمات التى تتم فورًا من قبل الوكلاء المعينين من قبل المفوضية والمكتب الأوروبى لمكافحة الغش أو المحكمة الأوروبية للمراجعين الماليين .

المادة (٢١)

التشاور بين المفوضية والمستفيد

٢١-١ يقوم المستفيد والمفوضية بالتشاور فيما بينهما قبل اتخاذ أى إجراء فى أى نزاع بشأن تنفيذ اتفاق التمويل أو تفسيره .

٢١-٢ يجوز أن يؤدى التشاور إلى تعديل أو تعليق أو إنهاء اتفاق التمويل .

المادة (٢٢)

تعديل اتفاق التمويل

٢٢-١ يحرر كتابة أى تعديل يتم إدخاله على الشروط الخاصة وعلى الملحق الثانى والملحق الثالث من اتفاق التمويل ويتم إدراجه فى ملحق .

٢٢-٢ إذا جاء طلب التعديل من المستفيد ، فإنه يجب أن يقدم هذا الطلب إلى المفوضية قبل الموعد المزمع أن يسرى فيه التعديل بثلاثة أشهر على الأقل ، باستثناء الحالات التى يبدى فيها المستفيد أسبابه بطريقة مناسبة وتقبلها المفوضية .

٢٢-٣ فيما يتعلق بالتعديلات الفنية التى لا تؤثر على أهداف ونتائج المشروع / البرنامج ، والتعديلات فى أمور تتعلق بتفاصيل لا تؤثر على الحل الفنى المتبع ، ولا تتطلب إعادة تخصيص الأموال ، يقوم المستفيد بإبلاغ المفوضية بالتعديل ومبرراته كتابةً فى أسرع وقت ممكن ويقوم بتطبيقه .

٢٢-٤ يجب الحصول على موافقة مكتوبة مسبقة من المفوضية لاستخدام أموال الاحتياطى .

٢٢-٥ يعمل بالمادة ٤ فقرة (٤) وفقرة (٥) من هذه الشروط العامة فى الحالات الخاصة المتعلقة بمدّ مرحلة التنفيذ العملى أو مرحلة الإغلاق .

٢٢-٦ إذا توقف المستفيد عن الوفاء بمعايير اللامركزية ، ودون الإخلال بالمادتين ٢٣ ، و ٢٤ من هذه الشروط العامة، يجوز أن تقرر المفوضية استعادة المهام التنفيذية التى عهدت بها إلى المستفيد من أجل الاستمرار فى تنفيذ المشروع / البرنامج نيابةً عن ولحساب المستفيد بعد توجيه إخطار كتابى إليه بذلك .

المادة (٢٣)

تعليق اتفاق التمويل

٢٣-١ يجوز تعليق اتفاق التمويل فى الحالات التالية :

- يجوز أن تقوم المفوضية بتعليق تنفيذ اتفاق التمويل إذا أخل المستفيد بالتزام منصوص عليه فى الاتفاق المذكور ، وخاصة إذا توقف عن الوفاء بمعايير اللامركزية المنصوص عليها فى الشروط الخاصة .
- يجوز أن تقوم المفوضية بتعليق اتفاق التمويل إذا أخل المستفيد بالتزام يتعلق باحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وفى حالات الفساد الكبرى .
- يجوز تعليق اتفاق التمويل فى حالات القوة القاهرة كما هو موضح أدناه . "القوة القاهرة" تعنى أى موقف أو حدث غير متوقع خارج عن سيطرة طرفى الاتفاق والذى يمنع أيًا منهم من الوفاء بأى من التزاماته ، ولا يكون مرجعه خطأً أو إهمالاً من جانبهما (أو من جانب مقاوليهم أو وكلائهم أو موظفيهم) ويكون من الصعب التغلب عليه بالرغم من بذل كافة الجهود الممكنة . ولا يمكن اعتبار العيوب فى المعدات أو المواد أو التأخر فى توفيرهما أو نزاعات العمل أو الإضرابات أو المصاعب المالية حالة من حالات القوة القاهرة . ولا يعتبر أى طرف مخلاً بالتزاماته إذا حالت القوة القاهرة دون قيامه بأدائها شريطة إخطار الطرف الآخر بذلك دون تأخر، محددًا طبيعة المشكلة والمدة المتوقعة لها وآثارها المحتملة ، وعليه اتخاذ أى إجراء للحد من أية أضرار محتملة .

٢٣-٢ لن يتم إرسال إخطار مسبق بقرار التعليق .

٢٣-٣ يجوز تعليق المدفوعات المشار إليها فى المـــادة رقم ٧ (١) من الـــشروط العامة كإجراء وقائى قبل تنفيذ قرار التعليق .

٢٣-٤ عندما يتم الإخطار بالتعليق ، يتم تحديد النتائج المترتبة علـــى العقـــود الجارية وتحديد تقديرات البرامج أو تقييم العقود والبرامج التى سوف يتم التوقيع عليها .

٢٣-٥ تعليق اتفاق التمويل لا يخل بتعليق المدفوعات من قبل المفوضية لضمان الإدارة المالية السليمة أو حماية المصالح المالية للاتحاد الأوروبى .

المادة (٢٤)

إنهاء اتفاق التمويل

٢٤-١ يجوز أن يقوم أى طرف بإنهاء اتفاق التمويل عن طريق إخطار مسبق مدته ٣٠ يومًا إذا لم يتم علاج المسائل التى أدت إلـــى تعليـــق اتفـــاق التمويل خلال موعد ١٨٠ يومًا .

٢٤-٢ ينتهى اتفاق التمويل تلقائيًا إذا لم تنشأ عنه أية مدفوعات خـــلال ثـــلاث سنوات من توقيعه أو فى حالة عدم التوقيع على عقد لتنفيذه خلال هـــذه المدة .

٢٤-٣ عندما يتم الإخطار بالإنهاء يجب تحديد النتائج المترتبة على تقييم العقود والبرامج الجارية أو التى سيتم التوقيع عليها .

المادة (٢٥)

ترتيبات تسوية المنازعات

٢٥-١ أى نزاع ينشأ بشأن اتفاق التمويل لا يمكن تسويته خلال ستة أشهر عن طريق المفاوضات بين الطرفين والمنصوص عليها فى المـــادة ٢١ من هذه الشروط العامة ، يمكن تسويته عن طريق التحكيم بناء على طلـــب أحد الطرفين .

٢٥-٢ فى هذه الحالة يقوم كل طرف بتعيين محكم خلال ٣٠ يومًا من طلب التحكيم ، وإذا فشلا فى القيام بذلك يمكن أن يطلب أى طرف من الطرفين من الأمين العام لمحكمة التحكيم الدائمة فى (لاهاى) تعيين محكم ثانٍ . ويقوم المحكمان بدورهما بتعيين محكم ثالث خلال ٣٠ يومًا . وإذا فشلا فى ذلك ، يمكن أن يطلب أى من الطرفين من الأمين العام لمحكمة التحكيم الدائمة فى (لاهاى) تعيين المحكم الثالث .

٢٥-٣ ما لم يقرر المحكمون خلاف ذلك ، يطبق إجراء محكمة التحكيم الدائمة المنصوص عليه فى قواعد التحكيم الاختيارية لتحكيم المنظمات الدولية والدول . ويتم اتخاذ قرارات المحكمين بالأغلبية وذلك خلال فترة ثلاثة أشهر .

٢٥-٤ يلتزم كل طرف باتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق القرار الصادر عن المحكمين .

الملحق الثانى لاتفاق التمويل رقم ٣٨٦-٠٢٣/٢٠١٢

الشروط الفنية والإدارية

دولة / منطقة المستفيد	**جمهورية مصر العربية**
الجهة المتقدمة بالطلب	وزارة التربية والتعليم ووزارة السياحة ووزارة التجارة والصناعة
قائمة الميزانية	سياسة الجوار الأوروبية ENPI
العنوان	برنامج دعم إصلاح نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر – المرحلة الثانية TVET II

إجمالى التكلفة	١١٧ مليون يورو ميزانية الاتحاد الأوروبى : ٥٠ مليون يورو المساهمة المصرية : ٦٧ مليون يورو
طريقة الدعم / أسلوب الإدارة	أسلوب إدارة المشروع إدارة لامركزية جزئيا
DAC – code	١١٣٠ | القطاع | التعليم الفنى والتدريب المهنى
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
CAPMA	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
CIDA	الوكالة الكندية للتنمية الدولية سيدا
CoC	مركز الكفاءات
CV	سيرة ذاتية
DACUM	طريقة تطوير منهج (منهجية داكوم)
CPG	مجموعة شركاء التنمية
EBI	المعهد المصرفى المصرى
ECP	مشروع دعم التنافسية المصرية
EDF	صندوق تطوير التعليم
ENCC	المجلس الوطنى المصرى للتنافسية
EOET	المرصد المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف
ESPSP	برنامج الاتحاد الأوروبى لدعم سياسات قطاع التعليم

ETP	الشراكات التدريبية
EU	الاتحاد الأوروبى
FDI	الاستثمار الأجنبى المباشر
FY	سنة مالية
GCI	مؤشر التنافسية العالمى
GDP	الناتج المحلى الإجمالى
GEME	نموذج المساواة بين الجنسين فى مصر
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولى
GoE	الحكومة المصرية
GSLI	مؤشر مواقع الخدمات العالمية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDSC	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
IEC	كلية التعليم الصناعى
ILO	منظمة العمل الدولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ITC	مجلس التدريب الصناعى
LMIS	نظام معلومات سوق العمل
MKI	مبادرة مبارك كول
MOE	وزارة التربية والتعليم

MoI	وزارة الصناعة
MoIT	وزارة الصناعة والتجارة
MoHE	وزارة التعليم العالى
MoMM	وزارة القوى العاملة والهجرة
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولى
NAP	خطة العمل الوطنية
NAQAAE	الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
NGO	منظمة غير حكومية
NQF	الإطار الوطنى للمؤهلات
NSP	الخطة الاستراتيجية القومية
NSSP	مشروع مستويات المهارة القومية
OVI	مؤشرات التحقق بحيادية
PES	خدمات التوظيف بالقطاع العام
PIU	وحدة تنفيذ المشروع
PMU	وحدة إدارة المشروع
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PSC	لجنة تسيير المشروع
PVTD	مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى
RMG	الملابس الجاهزة

ROM	المراقبة وفقًا للنتائج
SCHRD	المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية
SFD	الصندوق الاجتماعى للتنمية
SWG	مجموعات العمل الفرعية
TAPs	الأحكام الفنية والإدارية
TC	كلية فنية
TSS	مدرسة ثانوية فنية
TI	معهد فنى
TVET	التعليم والتدريب الفنى والمهنى
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
VTC	مراكز التدريب المهنى

جـدول المحتويـات

١- الوصف / التفاصيل

١-١ الأهداف

١-٢ النتائج المتوقعة

١-٣ الأنشطة وجدول التنفيذ:

٢- المكان والمدة

٢-١ المكان

٢-٢ المدة

٣- التنفيذ

٣-١ درجة اللامركزية

٣-٢ الاستثناءات فيما يتعلق بالعقود المبرمة من قبل المستفيد

٣-٣ الإعداد التنظيمي والمسئوليات

٣-٣-١ التنفيذ المباشر

٣-٣-٢ تفويض المهام المتبقية بواسطة المفوضية

٣-٣-٣- رفع التقارير

٣-٤ الميزانية

٤- الإشراف والتقييم والمراجعة

٤-١ الإشراف

٤-٢ التقييم

٤-٣ المراجعة المالية

٥- الاتصال والشفافية

٦- الشروط المسبقة

٧- الملاحق

الوصف / التفاصيل

برنامج دعم إصلاح نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر – المرحلة الثانية (Tvet II) معنى بالمجالات ذات الأولوية المذكورة فى الكتاب المشترك بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١١ بعنوان "استجابة جديدة لجوار متغير"، وهو يتوافق مع الأولوية الثانية من البرنامج الوطنى التأشيرى للأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣ بهدف تطوير تنافسية وإنتاجية الاقتصاد المصرى، كما أنه يتوافق مع الأولويات المصرية. وسوف يساهم هذا المشروع فى تحسين هيكل وأداء نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى بهدف مقابلة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة بشكل أفضل، وبالأخص زيادة قابلية الشباب للتوظيف، وزيادة التنافسية فى إطار التنمية الحالية والمستقبلية للدولة.

من ثم فإن المرحلة الثانية من برنامج دعم إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر، والمشار إليه بـ TVET II يبنى بشكل مباشر على الإنجازات المحققة من المشروع السابق بالتعاون بين الاتحاد الأوروبى ومصر "برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر – المرحلة الأولى (TVET I)"، وذلك لتوفير الدعم المستمر لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر ولضمان استدامة نتائج المرحلة الأولى من البرنامج.

تم تعريف إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى خلال العشر سنوات الأخيرة بواسطة صناع السياسات والخبراء والحكومة المصرية كأولوية لدوره الهام كمساهم فى الحد من البطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين التنافسية العالمية للدولة. وقد تم إجراء تحليلاً موسعًا لتحديد الحاجة لتطوير كفاءة وفاعلية وجودة وملائمة النظام وقدرته على توفير المهارات اللازمة لمقابلة متطلبات سوق العمل فى مرحلة التحول الاقتصادى والديمغرافى والاجتماعى والسياسى. على الرغم من دعم عدد كبير من المانحين لجهود الحكومة المصرية (من بينهم الاتحاد الأوروبى من خلال مشروع إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى– المرحلة الأولى) خلال السنوات الثمانية الأخيرة، إلا أنه نظرًا لكبر حجم القطاع (أكثر

من مليونى طالب ملتحقين بالتعليم الفنى وحده) وكثرة الجهات الحكومية والمنظمات المعنية به تظل مسألة إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى، بالرغم من التقدم المحقق فيه، مسألة شائكة للغاية فى مجال التنمية البشرية فى الدولة.

وقد أعطت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ دفعة سياسية جديدة لكل ما يتعلق بتنمية الموارد البشرية وبالأخص التعليم والتدريب. فقد أصبح واضحًا لصناع السياسيات أنه لا يمكن الاستمرار فى تجاهل آمال المجتمع الذى يشكل الشباب العاطل نسبة كبيرة منه. فبعد الثورة تم تحديد التعليم والتدريب الفنى والمهنى على أنه من الأولويات الرئيسية للدولة بسبب صلته الوثيقة بالتوظيف وزيادة تنافسية الدولة. من ثم، فقد تقدمت الحكومة المصرية بطلب خاص للاتحاد الأوروبى فى مارس ٢٠١١ لاستمرار دعم هذا القطاع بعد انتهاء المرحلة الأولى من برنامج إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى بل وإعطائه أولوية أكبر، بناءً عليه تم التوصل إلى عمل مبادرة جديدة بعنوان "برنامج دعم إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى – المرحلة الثانية". وقد جددت الحكومة المصرية هذا الطلب فى فبراير ٢٠١٢ مضيفة إليه طلبًا مكملاً بالتركيز على متطلبات محددة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى، تحديدًا قطاع السياحة نظرًا لأهمية هذا القطاع فى الاقتصاد المصرى، وفى مارس ٢٠١٢ أطلق الاتحاد الأوروبى مرحلة إعداد برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى – المرحلة الثانية .

وقد صمم هذا البرنامج لمواجهة التحديات الرئيسية التى يواجهها قطاع التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر، والتى تشمل ما يلى على وجه التحديد:

١) الحاجة إلى وضع آليات مناسبة لتحقيق الحوكمة والتمويل الكفء والفعال لنظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى لمواجهة مسألة التشتت / التفتت (حيث توجد أكثر من ٢٠ وزارة وهيئة وجهاز حكومى ومؤسسة تشارك التخصص مما يؤدى بدوره إلى التعارض فى بعض الأحيان). ويرجع هذا

التشتت لعدم وجود قيادة واضحة والتنسيق . وبالرغم من بذل الجهود فى جميع القطاعات المتشعبة من النظام بهدف إصلاحه وتحديثه إلا أن معظم هذه الجهود لازالت فى مستوى التجارب الاسترشادية. من ثم، اتفق معظم المحللين والأطراف المعنية على الحاجة لوجود مؤسسة أو جهاز مسئول عن التعليم الفنى والتدريب المهنى بالإضافة إلى استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع التعليم والتدريب الفنى والمهنى.

٢) جودة الموضوعات ذات الصلة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى ومخرجاته:

نتيجة لارتفاع عدد الطلاب الملتحقين بالقطاع (أكثر من مليونى طالب تحت مظلة وزارة التربية والتعليم) كان التوجه السائد هو استيعاب الأعداد أكثر من الاهتمام بالجودة. بالتالى يحتاج التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر إلى تحديث مناهجه واختصاصاته (لتطويعها لتلاءم متطلبات القطاع الخاص ومتطلبات سوق العمل) بالإضافة إلى تنمية مهارات المعلمين ومديرى المدارس والإداريين وتنفيذ إجراءات ضمان الجودة والاعتماد، بالإضافة إلى تطوير المعدات والمرافق المعنية لمواجهة هذا التحدى. وعلى الرغم من زيادة مشاركة القطاع الخاص فى تحديد المهارات المطلوبة ومشاركته فى تقديمها فى السنوات الماضية إلا أن هذه المشاركة لا تزال محدودة جدا مقارنة بحجم القطاع.

٣) مشكلة الانتقال للعمل (التوظيف): يسهم خريجو نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى بقدر كبير فى أزمة البطالة بين الشباب فى مصر. وعدم كفاءة نظام معلومات سوق العمل يؤثر بشكل سلبى على ملائمة المهارات المقدمة من خلال نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى مما يجعلها لا تأتى استجابة لاحتياجات سوق العمل، هذا علاوة على عدم تمتع الخريجين بالمهارات اللازمة للالتحاق بسوق العمل.

تولى المرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى أهمية خاصة لقطاع السياحة نظرًا لأهمية دور هذا القطاع فى تنمية الاقتصاد المصرى وسوق العمل من جهة (فى الداخل والخارج) وبسبب القصور فى تقديم

المستوى اللائق من التعليم والتدريب الفنى والمهنى لمقابلة الأهداف الاقتصادية والتنافسية للدولة من جهة أخرى. وقد تم تحديد أنشطة معينة تركز على التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى قطاع السياحة فى جميع مكونات المشروعات.

الدروس المستفادة: وفقا لما هو مذكور بالجزء الأعلى، فإن المرحلة الثانية من برنامج دعم إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى تبنى بشكل مباشر على أساس الإنجازات المحققة فى المرحلة الأولى من البرنامج. وتتصل هذه الإنجازات بالأخص بصياغة مفهوم الشراكات التدريبية (ETPs) على المستوى القطاعى والمحلى كأداة لتقليل الفجوة بين العرض والطلب فى مجال التعليم والتدريب الفنى والمهنى ولجعل دور القطاع الخاص ذو التدخل الفعال يتخذ شكلاً مؤسسيًا. وبالرغم من إتباع المرحلة الأولى من البرنامج لنهج الصعود من أسفل إلى أعلى إلا أنها طورت أنشطة تهدف إلى إصلاح النظام، على سبيل المثال المساهمة فى عمل قاعدة واسعة للتعليم والتدريب الفنى والمهنى أو التوصل إلى استراتيجية إصلاح وخطة عمل لتنفيذها بالاتفاق بين الأطراف المعنيين. علاوة على ما سبق، قامت المرحلة الأولى من البرنامج بتطوير عددًا من الدراسات حول مواضيع رئيسية للإصلاح. وسوف تبنى المرحلة الثانية من البرنامج على أساس هذه المخرجات / النتائج، كما ستعمل على تنفيذ شراكات التدريب بشكل فعلى فيما يتعلق بأنشطة محددة فى المشروع الجديد.

التنسيق بين المانحين: طلبت الحكومة المصرية من مانحين ومنظمات دولية أخرى دعم قطاع التعليم والتدريب الفنى والمهنى. لذلك قد صمم برنامج دعم إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى ليكون مكملاً مع الجهود الرئيسية الأخرى المقدمة من المانحين الآخرين فى هذا القطاع. وهذا هو الحال بالفعل فيما يتعلق بالمساهمات الثنائية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبى، وبالتالى، ستتصل المرحلة الثانية من برنامج دعم إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى اتصالاً وثيقًا بالمشروع الألمانى الأسترالى المنفذ بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون الدولى GIZ والذى تبنته وزارة التربية والتعليم (بصلة محددة بالمكونات ١ و ٣ بالأخص) وبالتجربة الإيطالية فى مشروع القطاع Cluster's project

وتطوير مدرسة الفيوم السياحية (كذلك مع وزارة التربيـــة والتعلـــيم) والخبـــرة البريطانية فى عملها الوثيق مع الشراكات التدريبية فى المرحلة الأولـــى مـــن البرنامج، وبالأخص فى مجالات ضمان الجودة وفترات التدريب. وقـــد تكـــون الاتفاقات الواعدة بين الحكومة المصرية والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) مفيدة لدعم تطوير المدارس الثانوية الفنية وأماكن التدريب الأخـــرى المحـــددة بهـــذه القطاعات والتى تحتاج بشدة إلى الدعم والبنية الأساسية فى تنفيذ أنشطة معينـــة فى المرحلة الثانية من البرنامج بالأخص فى المكون الثانى (قطـــاعى الـــسياحة والأعمال فى مجال الزراعة). وستصل المرحلة الثانية من البرنامج من خـــلال مكوناتها المختلفة بأنشطة حالية ومستقبلية مقدمة من مانحين آخرين مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA (فى مجال توظيف الشباب) والبرنامج المقدم مـــن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بالتعاون كذلك مع وزارة التربيـــة والتعلـــيم) وبالأنشطة المتعلقة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى المقدمة مـــن المؤســـسات الدولية مثل: البنك الدولى واليونيدو واليونيسيف.

مرفق الإطار المفاهيمى المبدئى بالملحق الثانى – البند الأول من الأتفـــاق. ويمكن تحديثه أو تعديله دون تحرير أى تعديل لاتفاق التمويل طالمـــا أن هـــذه التعديلات لا تغير من أهداف المشروع.

١ – ٤ الأهداف

الأهداف العامة للمشروع: تحسين وتطـــوير هيكـــل وأداء نظـــام التعلـــيم والتدريب الفنى والمهنى ومخرجاته فى مصر لمقابلة المتطلبـــات الأجتماعيـــة والاقتصادية وبالأخص توظيف الشباب وزيادة التنافسية بما يتماشى مع تنميـــة الدولة فى الحاضر والمستقبل.

الأهداف الخاصة للمشروع:

الهدف الخاص الأول: الحوكمة الجيدة لنظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى والأداء المترابط والمتكامل للنظام من خـــلال القيـــادة الواضـــحة والمـــشاركة والشراكات والشفافية.

الهدف الخاص الثانى: تحسين جودة مخرجات التعليم التدريب الفنى والمهنى لمقابلة احتياجات السوق من المهارات ومتطلبات القطاع الخاص بشكل أفضل بدءً من التجارب الاسترشادية التى تركز على قطاعات اقتصادية محددة (مع التركيز على السياحة بالأخص) والتوسع على مستوى النظام:

- مراجعة وتطوير مخرجات المدارس الثانوية والفنية والكليات والمعاهد الفنية طبقًا لاحتياجات سوق العمل.
- تحسين وتطوير العرض المقدم من مراكز التدريب الفنية وغيرها من جهات التدريب لضمان جودة أعلى ولجعلها ذات صلة باحتياجات سوق العمل.

الهدف الخاص الثالث: زيادة توظيف الشباب المصريين والباحثين عن العمل والعمال وتعزيز قدرة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى على تطوير برامج تنمية المهارات المناسبة بهدف مقابلة الطلب فى سوق العمل مع الاهتمام بشكل خاص بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وخاصة السياحة.

يتكون المشروع من ثلاثة مكونات وثلاثة تحديات، يتطرق كل منها إلى هدف واحد فقط من الأهداف الخاصة:

المكون الأول: تحسين حوكمة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر.

المكون الثانى: تطوير جودة الموضوعات ذات الصلة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى.

المكون الثالث: الانتقال لمرحلة العمل (التوظيف)

يعد المنهج المتبع فى المكونات الثلاث منهج مكمل للتغلب على المشكلات المحددة فى النظام. ونظرًا لأبعاد قطاع التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر ستبدا أنشطة المشروع بالمكونين الثانى والثالث من خلال تنفيذ تجارب استرشادية تركز على القطاعات الاقتصادية الرئيسية المختارة فى مواقع جغرافية محددة. وسيكون هناك تركيز خاص على قطاع السياحة لدوره الهام فى تنمية الاقتصاد المصرى وسوق العمل وكذلك بسبب قصور استجابة التعليم والتدريب الفنى والمهنى لاحتياجات ومتطلبات هذا القطاع.

سيتطرق هذا البرنامج إلى موضوعات متداخلة شاملة بما فى ذلك الـــشباب (البرنامج بأكمله مخصص لتنمية مهارات طلاب وخريجى التعليم الفنى والمهنى وتحسين فرصهم فى التوظيف)، والحوكمة (وهو جوهر المكون الأول)، وتمكين المرأة (والذى يتم التطرق له بالأخص فى المكونين الثانى والثالث مع اختيـــار بعض القطاعات والتخصصات التى تتمتع المرأة فيها بفرص أكبر فى المشاركة فى سوق العمل والبرامج المستهدفة، والبيئة التى يتم التطرق إليها فى اختيـــار القطاعات الاقتصادية فى المكونين الثانى والثالث وبالأخص السياحة والطاقـــة المتجددة. يتبع قطاع السياحة فى مصر استراتيجية جديدة (من خلال "مـــشروع Green Sharm") للتوجه إلى "اختيارات سياحية صديقة للبيئـــة" فـــى الأمـــاكن المختارة مثل جنوب سيناء والبحر الأحمر بهدف تكرار هذه التجربة فى أماكن أخرى بالدولة.

١- ٢ النتائج المتوقعة

يهدف المشروع إلى التغلب على التحديات الثلاثة الرئيسية التى يواجههـــا نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى من خلال منظور متعدد الأبعاد:

(أ) على مستوى النظام – مع اتباع نهج من أعلى على أســـفل – بـــشأن حكومة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى.

(ب) على المستوى المتوسط مع التركيز على مخرجات التعليم والتدريب الفنى والمهنى وإتباع نهج تقليدى بشأن جودة التعليم والتدريب الفنى والمهنـــى وصلته. يبدأ المشروع هنا بأنشطة إسترشادية (على المستوى المحلـــى) ولكن مع اتباع نهج يمكن تكراره على مستوى النظام.

(ج) على مستوى مناخ التعليم والتدريب الفنى والمهنى المتمثل فى ســـوق العمل ووضع التوظيف فى الدولة، مع التركيز على الحاجـــة لخلـــق أدوات تمكن من فهم الاحتياجات الفعلية لسوق العمل بـــشكل أفـــضل وتنمية البرامج المستهدفة لفئات المجتمع الأكثر تهميشاً مـــن حيـــث المهارات والتوظيف بالإضافة إلى تتبع أثر مخرجات نظـــام التعلـــيم والتدريب الفنى والمهنى.

١-٢-١ المكون الأول: تحسين حوكمة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر

يهدف المشروع فى إطار هذا المكون إلى دعم الحكومة المصرية فى المواجهة الشاملة والفعالة للقصور الحالى المتمثل فى التشتت وعدم وجود جهة واحدة مسئولة عن قطاع التعليم والتدريب الفنى والمهنى، وسنبنى المرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى على الأعمال التى انتهت إليها المرحلة الأولى من ذات البرنامج فيما يتعلق بإعداد إطار استراتيجى لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى (باتباع إستراتيجية التعليم والتدريب الفنى والمهنى المعدة بواسطة الشركاء الرئيسيين بهذا القطاع). علاوة على ما سبق ستعمل المرحلة الثانية من البرنامج على ادخال جميع شراكات التدريب التى تم تأسيسها من خلال المرحلة الأولى من البرنامج ضمن هيكل الحوكمة الجديدة من أجل إشراك أصحاب العمل والقطاعات على مستوى صنع السياسات.

النتائج المتوقعة من المكون الأول	**النتيجة ١-١ :** تحسين مستوى التنسيق والقيادة الخاص بنظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى من خلال بناء قدرات المؤسسات العديدة القائمة بالفعل والجديدة بما فى ذلك وحدة التنسيق التابعة لوزارة التربية والتعليم فى كافة أنشطة حوكمة التعليم والتدريب الفنى والمهنى. **النتيجة ١-٢ :** إعداد إطار استراتيجى متكامل متضمناً استراتيجية قومية للتعليم والتدريب الفنى والمهنى وسن التشريعات ذات الصلة وذلك بالاتصال الوثيق بالنتيجة ١- ١ سالفة الذكر، وبدء التنفيذ من قبل الشركاء الرئيسيين على أساس النتائج والإنجازات المحققة فى المرحلة الأولى من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى هذا الشأن.

	النتيجة ١- ٣ : إعداد إطار قومى للمؤهلات شامل لمصر وذلك لجميع المؤهلات واعتماده رسميا من الحكومة المصرية وتنفيذ تجارب نموذجية فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع التركيز على قطاع السياحة بشكل خاص بالتعاون مع الهيئة القومية لضمان لجودة والاعتماد فى التعليم و/ أو مؤسسات أخرى ذات صلة. **النتيجة ١- ٤ :** تطوير وتنفيذ آلية شاملة لتأسيس نظام معلومات information system عن تمويل ونفقات نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى وتحليل نتائجها. **النتيجة ١- ٥ :** تطوير إستراتيجية قومية لتحسين صورة التعليم والتدريب الفنى والمهنى وتحسين نظرة المجتمع له وتنفيذ بعض الأنشطة.

١-٢-٢ المكون الثانى: تحسين جودة والموضوعات ذات الصلة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى.

ينظم المكون الثانى من خلال مكونين ثانويين، أحدهما يتطرق تحديدا إلى المدارس الثانوية الفنية والمعاهد الفنية، بينما يركز المكون الثانوى على مراكز التدريب المهنى وغيرها من جهات التدريب بما فى ذلك وسائل التدريب داخل الشراكات التى تم إنشائها فى المرحلة الأولى من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى.

تم تحديد واختيار مجموعة من القطاعات الاقتصادية النموذجية لقابليتها للنمو والتوظيف وذلك باتباع تحليل اقتصادى دقيق عند إعداد المشروع. وسيتم تقديم المكون الثانى (وكذلك المكون الثالث انظر أدناه) كنموذج استرشادى فى تلك القطاعات بهدف الخروج بدروس مستفادة وآليات تسمح بتوسع هذا الإصلاح ليشمل النظام بأكمله. والقطاعات المختارة هى:

١) للمكون الثانوى الأول (المدارس الثانوية الفنية والكليات والمعاهد الفنية) : السياحة والأعمال المعتمدة على الزراعة (شاملا التغذية الصناعية) وتخصصات الهندسة الصناعية المتعلقة بالميكنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة (مع التركيز على الطاقة المتجددة بالأخص).

٢) للمكون الثانوى الثانى (مراكز التدريب المهنى وغيرها من جهات التدريب): السياحة والبناء والتشييد والمنسوجات (الملابس الجاهزة).

تم ربط هذه القطاعات الاقتصادية المختارة بمواقع جغرافية ذات صلة من حيث احتياجات سوق العمل الإقليمى ومدى توافر جهات التدريب بالإضافة إلى اعتبارات استراتيجية. ويوضح الجدول التالى المناطق الجغرافية / مناطق التدريب كما يحدد القطاعات المستهدفة والمحافظات المقترحة للتدخل[١] فى مجال التعليم والتدريب الفنى والمهنى. ينبغى أن تُكمل المعرفة المحدثة جزئيًا بالمعدات القادرة على تنمية المهارات الحديثة على أساس التطورات التكنولوجية الحديثة حيث ان معظم المعدات فى مؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى لم تعد مناسبة لاستيفاء معايير الجودة الجديدة. ويتولى العاملون فى المكونين الثانويين تحديد المعدات الموجودة فى مؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى المشاركة فى المشروع وتحليل الحاجة إلى تطوير تلك المعدات / الأجهزة. كذلك، يجب الاستفادة من المعرفة ومن شراكات التدريب القائمة والجديدة كما يجب أخذ فى الاعتبار مسائل الاعتماد المستقبلى. ويجب أن يركز مكون المعدات على نماذج الممارسة الجيدة المختارة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى عدد محدود من مقدمى التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى كل قطاع.

---

(١) هذه المحافظات هى المقترحة ولكن يجب أن يكون هناك مرونة فى التنفيذ لاختبار أماكن أخرى بناء على الوضع والظروف فى وقت التنفيذ .

ستساهم الحكومة المصرية بمبلغ ٤٦ مليون يورو فى هذا المكون لتطـــوير إمكانيات مقدمى التعليم والتدريب الفنى والمهنى (انظر كذلك الباب ٣٠٤). سيتم توريد الأدوات على أساس إنجازات المكون الثانوى بـــشأن تـــصميم المنـــاهج وتحديث القطاعات الاقتصادية.

فيما يلى مقترح بالمواقع الجغرافية والتى يجوز للحكومة المصرية تعـــديلها أثناء مدة التنفيذ:

القطاع	المحافظات المقترحة
السياحة	سبع محافظات فى الوجه القبلى، وهم بنى سويف والفيوم وقنا والمنيا وسوهاج والأقصر وأسوان، بالإضـــافة إلـــى القاهرة الكبرى والإسكندرية (بما فى ذلك محافظات الـــدلتا: كفر الشيخ والغربية والدقهلية).
الأعمال القائمة علـــى الزراعة	بنى سويف وقنا والمنيا وسوهاج وأسيوط وكفـــر الـــشيخ والغربية والدقهلية.
الصناعات الغذائية	القـــاهرة الكبـــرى شـــاملة الجيـــزة والـــشرقية بجانـــب الإسكندرية.
المجال الهندسى المبنـــى علـــــى تكنولوجيـــــا المعلومات والاتصالات	القاهرة الكبرى والإسكندرية وأسيوط والشرقية والسويس.

التدريب المهنى فى مراكز التدريب المهنى وغيرها من جهات التدريب.

القطاع	المحافظات المقترحة
السياحة	جنوب سيناء والغردقة والإسكندرية وأســـوان والقـــاهرة الكبرى.
البناء والتشييد	القاهرة الكبرى والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وكفـــر الشيخ والدلتا
الملابس الجاهزة	القاهرة الكبرى وبورسعيد والإسكندرية والشرقية.

النتائج المتوقعة من المكـــون الثانى (سارية لكلا المكـــونين الثانويين)	**النتيجة ٢-١ :** تحديد وفرز برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى القائمة التى قد لم يعد لها صـــلة باحتياجات سوق العمـــل فـــى القطاعـــات الأقتصادية ولكن تم اختيارها لإمكانيتهـــا على النمو وقابليتها على التوظيف. **النتيجة ٢-٢ :** تصميم و / أو تحديث مناهج هذه القطاعات الاقتصادية لعدة وزارات معنيـــة بـــالتعليم والتدريب الفنى والمهنى لمقابلة احتياجـــات سوق العمل من خلال إشـــراك شـــراكات التدريب القطاعية والمحلية القائمة والجديدة. **النتيجة ٢- ٣ :** وضع سياسة وخطة تنفيذ لتقديم المزيد من التدريب للمعلمين / المـــدربين ومـــديرى مدارس / مراكز التدريب المهنى / مراكز التدريب، ويتم تدريب عـــدد مـــن نمـــاذج هؤلاء الخبراء (التى يتم الاتفاق عليها مع وزارة التربية والتعلـــيم ووزارة الـــسياحة ووزارة التجارة والصناعة وغيرهـــا مـــن الوزارات المعنية والقطاع الخاص). **النتيجة ٢- ٤ :** تنفيذ أنظمة ضمان الجودة على المستوى المؤسسى واعتماد عدد نموذجى معقـــول من المدارس الثانويـــة الفنيـــة ومراكـــز التدريب المهنى والكليـــات الفنيـــة (يـــتم الاتفاق عليها مع وزارة التربية والتعلـــيم وغيرها من الوزارات المعنية والقطـــاع الخاص) وكذا تطـــوير خيـــار منـــتظم للاعتماد فى قطاع التعليم الفنى. **النتيجة ٢-٥ :** إتاحة واستخدام معدات جديدة فى بيئـــة عمل متعددة لدعم تنفيذ المناهج المحدثة.

١-٢-٣ المكون الثالث: الإعداد للتوظيف

يركز المكون الثالث على اختبار وتنفيذ آلية لتحديد المعلومات عن سوق العمل التى تسهم فى تنمية برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى المعنية لمقابلة متطلبات سوق العمل ومن ثم إعداد الشباب والعمال للتوظيف.

تنفذ هذه العملية فى قطاعات اقتصادية نموذجية يتم اختيارها على أساس قدرتها على النمو والتوظيف فى المناطق الجغرافية المختارة (انظر المكون الثانى أعلاه) وهيكلتها فى صورة شراكات تدريب. سيتم تطوير واختبار الآلية بالتعاون الوثيق مع الشركات (الكبيرة والمتوسطة) التى تتمتع بمكانة مرموقة فى قطاعاتهم وبمشاركة الكيانات الممثلة (الاتحادات ... الخ) بالإضافة إلى شراكات التدريب. كما ستساهم فى مراقبة دراسات سوق العمل التى يتم إجراؤها للمساعدة فى تقييم صلتها وجودتها. وسيتم تنفيذ هذا المكون بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص وبمشاركة شراكات التدريب والشركاء الرئيسيين وبالأخص وزارة القوى العاملة والهجرة.

سيتم تطوير برامج التدريب لمقابلة متطلبات سوق العمل بشكل منظم كما سيتم دعم الإرشاد المهنى لمساعدة الطلاب والمتدربيين على الأختيار الأفضل للأنشطة بالإضافة إلى تقديم الإرشاد والتوجيه لبعض الموظفين الحاليين. تعمل مؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى المشاركة فى هذا المكون تحت إشراف الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة (وزارة التربية والتعليم ووزارة السياحة ووزارة التجارة والصناعة ووزارة القوى العاملة والهجرة. الخ).

يمكن تطوير وتنفيذ برامج التدريب وخاصة برامج إعادة التدريب وريادة الأعمال (النشاط ٣-٢) بمساهمة منظمات المجتمع المدنى والمنظمات المتخصصة وشراكات التدريب. ويجوز تقديم المنح الممولة فى إطار المشروع لتنفيذ هذه الأنشطة. وسيتم اختيار منظمات المجتمع المدنى والمنظمات المتخصصة المستفيدة على أساس معايير دقيقة وفقا لأفضل الممارسات الدولية كمرجع (على سبيل المثال أمريكا اللاتينية).

يعد التنفيذ العملى لبرامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى القطاعات الاقتصادية المختارة بمثابة نماذج لإعداد نظام معلومات عن سوق العمل القومى / الوطنى.

ستركز البرامج التى يتم تطويرها فى مدارس ومراكز التعليم والتدريب الفنى والمهنى على الشباب وستدربهم على المهارات المطلوبة فى سوق العمل. وسيركز المشروع فى الأساس على القطاعات الأكثر حيوية التى ستحتاج إلى أوضاع إستراتيجية جديدة فيما يتعلق بسلسلة القيمة الخاصة بها فى السنوات القادمة لتظل تتمتع بالقدرة التنافسية. أوضحت التجارب فى بعض هذه القطاعات أن هناك حاجة لتوفير كفاءات فنية جديدة وفرص أكبر لتعيين الشباب ومن بينهم المرأة (على سبيل المثال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) بالإضافة إلى قطاعات ثانوية حيوية فى مجال الملابس الجاهزة (بور سعيد) كما أوضحت المرحلة الأولى من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى.

سيوفر النهج الأول لبرامج ريادة الأعمال (المكمل للأنشطة المدعمة فى القطاعات التنافسية) فرص أكبر للأفراد الملمين بالمعرفة الفنية الجديدة، وبالتالى للشباب بما فى ذلك المرأة. وقد توفر فرص للمرأة فى قطاعات أخرى متصلة بأنشطة تقليدية بقدر أكبر والتى تحتاج إلى عمليات فنية جديدة (على سبيل المثال سلسلة القيمة الزراعية).

النتائج المتوقعة من المكون الثالث	**النتيجة ٣-١:** تعد عملية تحديد طلب المهارات فى القطاعات الاقتصادية المختارة عملية تشغيلية / تنفيذية وبالتالى تطبق لتطوير برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى. **النتيجة ٣-٢:** تستخدم نتائج دراسات تحديد المهارات والمتطلبات الوظيفية والفجوات بالقطاعات النموذجية المختارة فى تطوير / تعديل برامج المهارات لمقابلة احتياجات سوق العمل والمساهمة فى توظيف الشباب والعمال.

	النتيجة ٣-٣: تطوير خدمات التوجية المهنى والخدمات الاستشارية وتنفيذها فى معاهد التعليم والتدريب الفنى والمهنى التى تعمل فى البرامج الموجودة فى النتيجة ٢ بالإضافة إلى تقديم مرجع بهدف التوسع فى التنفيذ فى نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى. **النتيجة ٣-٤:** القيام بشكل منتظم بدراسات تستهدف المستفيدين من البرامج المطورة على أساس متطلبات المهارات المحددة وذلك بهدف تقييم مدى الصلة بسوق العمل. **النتيجة ٣-٥:** العمل على إيجاد كيان قوى مسئول عن دراسات سوق العمل ويتم البدء فى عملية تطوير نظام معلومات عن سوق العمل. ويتم تحديد وتوفير الأدوات / برامج الكمبيوتر المخصصة لعملية التوظيف.

١-٣ الأنشطة وجدول التنفيذ:

١-٣-١ المكون الأول: تحسين حكومة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر

الأنشطة الرئيسية المتصلة بالمكون الأول	**النشاط ١-١:** بناء القدرات المؤسسية على المستوى الاستراتيجى والتنفيذى للعديد من هيئات وجهات التعليم والتدريب الفنى والمهنى القائمة بالإضافة إلى المؤسسات الجديدة التى تنشئها الحكومة المصرية خلال مدة المشروع. **النشاط ١-٢:** تطوير وتحديث وتنفيذ إستراتيجية قومية للتعليم والتدريب الفنى والمهنى على أساس النتائج المحققة فى المرحلة الأولى من برنامج إصلاح نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى هذا الشأن.

	النشاط ١-٣: تقديم الدعم الفنى لتطوير وإطلاق وتقديم نموذج للإطار الوطنى للمؤهلات بالتعاون الوثيق مع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالإضافة إلى جميع الهيئات المعنية بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى وأصحاب العمل بالقطاع الخاص. **النشاط ١-٤:** تطوير وتنفيذ وتحليل آلية لإطار معلوماتى عن التمويل والإنفاق لنظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى بما يتوافق مع خصوصية وتعقيد نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى. **النشاط ١-٥:** توفير الدعم الفنى للبدء فى وضع نموذج وتطوير استراتيجية قومية لتحسين صورة التعليم والتدريب الفنى والمهنى.

١-٣-٢ المكون الثانى: تطوير جودة والموضوعات ذات الصلة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى.

الأنشطة الرئيسية المتصلة بالمكون الثانى (سارى لكلا المكونين الثانويين)	**النشاط ٢-١:** بناء القدرات وتقديم آليات الرقابة للقائمين على تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى وغيرها من الوزارات المعنية ومجالس التدريب. يمكن الاستفادة من المناطق الجغرافية المختلفة بالتعاون فى شكل شبكات وتعبئة قطاع الاقتصاد المحلى (بالأخص من خلال شراكات التدريب القطاعية والمحلية وغيرها من الكيانات الممثلة للقطاع الخاص) مع التركيز على التنمية الإقليمية والمحلية لتحسين معرفتهم بتنمية المهارات.

	النشاط ٢-٢ نشر الآليات المختلفة المعروفة جيدا والتى تم اختبارها لتطوير المناهج (على سبيل المثال DACUM والتحليل الوظيفى) بما فى ذلك بناء القدرات لتطبيق هذه الآليات. إعداد الشبكات للتعاون الوثيق بين خبراء التعليم والتدريب الفنى والمهنى الدوليين والمحليين فى المؤسسات المتخصصة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة. **النشاط ٢-٣** تحديد العقبات ونقاط الضعف الرئيسية بهدف تقديم المزيد من التدريب للمدرسين والمدربين فى مجال التعليم والتدريب الفنى والمهنى بالإضافة إلى مديرى مدارس ومراكز التدريب المهنى من خلال إجراء الزيارات الميدانية والأبحاث العملية. بناء قدرات المسئولين عن المضاعفة بالقطاعات المحددة (مدربى المدرسين والمدربين) للتمكن من تنفيذ عروض التدريب بشكل أفضل بالقطاعات الاقتصادية والأماكن المختلفة. الاستفادة من التجارب النموذجية ونقل المعرفة المحلية والشبكات من المنظمات القطاعية / المحلية لتصميم حزم تدريبية أخرى (من خلال إشراك شراكات التدريب والشركاء من القطاع الخاص).

تصميم والمساهمة فى إعداد نظام لتقديم المزيد من التدريب للمدرسين والمدربين والتى يجوز تطبيقها من خلال المؤسسات المصرية الريادية. وقد يتطلب ذلك إمكانية إشراك المدرسين والمدربين فى التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى أنشطة أكاديمية المعلم المحترف (PAT) الذى يغطى فى الوقت الحالى المدرسين بالقطاع العام أو إنشاء مؤسسة خاصة لتدريب المدربين فى نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى.

النشاط ٢-٤

نشر المعرفة حول المناهج الحديثة الخاصة بضمان الجودة وأفضل الممارسات الخاصة بكل دولة على حدة.

بناء القدرات وإتاحة جزء من المساهمة المصرية فى المشروع لصالح المدارس الثانوية الفنية لتحسين مفاهيم الاعتماد ، وترميم وتحديث المدارس (يرتبط ذلك بالمساهمة المصرية) ويتم تقديم المعدات اللازمة لمقابلة متطلبات المناهج الجديدة والاعتماد (انظر المرجع أدناه).

دعم الوزارات المعنية لتحديد خيار نظامى للاعتماد فى قطاع التدريب المهنى.

النشاط ٢-٥

تحليل عميق للمعدات الحالية فى النماذج المختارة بمختلف الوزارات مع تقديم المقترحات الخاصة بإعادة التوزيع والترشيد عند الإمكان، ويتم صياغة خصائص المعدات الجديدة وطرحها وتوفيرها من خلال المناقصات لتغطية الفجوات ومتطلبات المناهج الجديدة المطورة فى ظل الأنشطة سالفة الذكر.

١-٢-٣ المكون الثالث: الإعداد للتوظيف

الأنشطة الرئيسية المتصلة بالمكون الثالث	النشاط ٣-١ تطوير واختبار آلية لتحديد وجمع وهيكلة وتحليل الطلب على المهارات. تجربة وتنفيذ الآلية فى قطاعات اقتصادية نموذجية مختارة على أساس قدرتها على النمو والتوظيف. **النشاط ٣-٢** دعم تطوير / تنفيذ البرامج فى مدارس التعليم والتدريب الفنى والمهنى ومراكز التدريب التابعة للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة لتدريب الشباب وإعدادهم للتوظيف وإعادة التدريب وضمان انتقال العاطلين عن العمل إلى العمل فى مجال المهارات المطلوبة فى سوق العمل وتدريب الأفراد فى برامج ريادة الأعمال لإنشاء مشروعات متناهية الصغر / الصغيرة فى القطاعات الثانوية التى تتمتع بقدرة كبيرة على التطور / النمو. كما يجوز تنفيذ برامج إعادة التدريب وريادة الأعمال بواسطة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحترفة وفقا للشروط الواردة بالمكون الثالث أعلاه (تقديم على أساس نظام تنافسى) حيث أن أعلى معدل للتمويل المشترك للمنح هو ٨٠٪ .

	النشاط ٣-٣ : تطوير أدوات وآليات التوجيه المهنى لتقديم الخدمات إلى المرشحين المحتملين للاستفادة من برامج التدريب المعدة لاستيفاء متطلبات سوق العمل. سيقدم الدعم على مستوى التعليم وعلى مستوى خدمات التوظيف المختارة ليتم الاستعانة بها كنماذج لبدء التنسيق مع مكاتب التوظيف. **النشاط ٣-٤ :** إعداد وتنفيذ الدراسات فى كل من البرامج المطورة والمنفذة. **النشاط ٣-٥ :** التحقق من أن الدراسات التى تم إطلاقها كنماذج فى النتيجة الأولى تم البدء فيها وإدارتها من خلال كيان قومى للمساهمة فى تحقيق التوافق العام والجودة فى جمع البيانات ذات الصلة وإعداد القاعدة المؤسسية والمنهجية لتطوير نظام معلومات عن سوق العمل القومى. يعد مرصد التعليم والتدريب والتوظيف (تحت إشراف مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء) أفضل جهة لتحمل المسئولية القومية لهذه المهمة. يتم شراء وتوفير المعدات / برامج الكمبيوتر المتخصصة فى عملية التوظيف من خلال المناقصات.

جدول التنفيذ: يحتوى الملحق ٢ جدول مفصل لتنفيذ الأنشطة المدرجة بالمكونات الثلاث.

الخاتمـــة:

ستسهم الشروط الإطارية الفعالة بالإضافة إلى الالتزام القـــوى مـــن قبـــل الحكومة المصرية ووزارة التربية والتعليم فى تنفيذ المشروع بنجاح بعد الانتهاء من المرحلة العملية operational phase. وتعتمد إستراتيجية الخروج على عملية التسليم والتسلم إلى خبراء ومؤسسات محلية فى مواعيد محددة وذلك لمهام التنفيذ والإشراف ويكونوا قد حصلوا بنهاية المشروع على تنمية لقدراتهم بشكل مستدام فى إطار مناسب.

يجب على وحدة تنفيذ المشروع إعداد سياسة تسليم للبرنامج أخذا فى الاعتبار جهد والتزام الحكومة المصرية للمحافظة على استمرارية واستدامة الأنشطة حتـــى بعد انتهاء فترة التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبى. تخضع إستراتيجية الخـــروج إلى موافقة المستفيد وإقرارها من بعثة الاتحاد الأوروبـــى. وتـــصبح إســـتراتيجية التسليم نافذة خلال تسعة أشهر على الأقل قبل نهاية البرنامج.

بعد استكمال أنشطة البرنامج ستكون وزارة التربية والتعليم مسئولة عن تسليم المشروع إلى الجهات الوطنية. يشمل تسليم المشروع سداد الفـــواتير المـــستحقة وغلق الحسابات البنكية ونقل الملفات والمستندات الرئيسية بشكل منظم.

٢- المكـان والمـدة

٢-١ المكان

تنفذ عمليات المشروع فى مصر (فى جميع أنحاء الجمهورية مع التركيـــز على القاهرة والقاهرة الكبرى ومنطقة الدلتا وصعيد مصر).

سيكون مقر وحدة تنفيذ المشروع ومجموعات العمل الثانوية فـــى القـــاهرة بوزارة التربية والتعليم بقطاع التعليم والتدريب الفنى والمهنى. وستتواجد مكاتب وحدة تنفيذ المشروع فى المقار التى توفرها الحكومة المصرية، وعلى الخبـــراء ومجموعات العمل المعنيين بالمكونين الثانى والثالث الانتقـــال إلـــى الأمـــاكن المختارة للمشروع.

٢-٢ المدة

تحدد مدة تنفيذ الاتفاق فى المادة ٥ من الشروط الخاصة.

٣- التنفيذ

٣-١ درجة اللامركزية – ينفذ المشروع بشكل جزئى من خلال آلية الإدارة اللامركزية.

تبرم العقود بواسطة المستفيد باستثناء الحالات المحددة فى البند ٢. ٣. وتدير المفوضية مرحلة ما قبل إجراءات التعاقد الخاصة بعقود التوريد التى تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠٠ يورو، وجميع عقود المنح ومرحلة ما بعد إجراءات التعاقد بشأن عقود التوريد التى تقل قيمتها عن ٥٠٠٠٠ يورو.

يجب إرساء وتنفيذ جميع العقود الخاصة بالمشروع وتنفيذها وفقا للإجراءات والمستندات القياسية المعدة والمنشورة من قبل المفوضية لتنفيذ العمليات الخارجية السارية فى وقت طرح الإجراء المعنى.

يجب أن يتوافق إعداد وإدارة وتنفيذ تقديرات برنامج المشروع Project estimaste مع القواعد والإجراءات المحددة فى دليل الإرشاد العملى لإجراءات تقديرات البرنامج.

من خلال تقديرات البرنامج يتم سداد المدفوعات بطريقة لا مركزية فيما يتعلق بتكاليف التشغيل والعقود فقط فى حالة أن الإجراء المتبع لإرساء العقد المعنى هو إجراء لا مركزى وذلك وفقاً للحدود القصوى التالية:

الأعمال	التوريدات	الخدمات	المنح
أقل من ٣٠٠,٠٠٠٠ يورو	أقل من ١٥٠,٠٠٠ يورو	أقل من ٢٠٠,٠٠٠ يورو	أقل من أو ١٠٠,٠٠٠ يورو

فيما يتعلق بإسهام الحكومة المصرية، فإجراءات الشراء الخاصة بكل أنواع العقود الممولة بصفة خاصة من الحكومة المصرية سيتم منحها وفقًا للقانون المصرى وقواعد وإجراءات الشراء الخاصة به.

٣-٢ الاستثناءات فيما يتعلق بالعقود المبرمة من قبل المستفيد

تتولى المفوضية إبرام العقود الخاصة بالإشراف والتقييم الخارجى والمراجعة المالية بالنيابة عن المستفيد.

٣-٣ الإعداد التنظيمى والمسئوليات

٣-٣-١ التنفيذ المباشر

الجهة المتعاقدة لتنفيذ المشروع هى وزارة التربية والتعليم والتى تعد الجهة الممثلة للدولة المستفيدة. والمشرف على المشروع هو وزارة التربية والتعليم.

ينفذ مشروع إصلاح نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى من خلال الترتيبات التالية:

١- **لجنة تسيير المشروع:** يتم إنشاء لجنة تسيير للإشراف على وتقييم الاتجاه والسياسات العامة للمشروع برئاسة وزارة التعاون الدولى (بالنيابة عن المستفيد) وعضوية كل من الوزراء التاليين أو ممثليهم:

- وزارة التربية والتعليم
- وزارة السياحة
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة التعليم العالى
- وزارة القوى العاملة والهجرة
- ممثل عن صندوق تطوير التعليم / الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
- ممثل بعثة الاتحاد الأوروبى فى القاهرة بصفة مراقب.
- يُمثل القطاع الخاص من خلال أربعة أعضاء (يتم اختيارهم من كبار رجال الأعمال فى القطاعات التى يغطيها المشروع بالإضافة إلى ممثلين من جمعيات / اتحادات الأعمال) بهدف تطوير نموذج الشراكة الاجتماعية فى نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى.
- بالإضافة إلى ممثل واحد من اتحادات التجارة المعروفة دوليا.

تجتمع اللجنة مرتين على الأقل سنويا (وعند الضرورة). وتكون مسئولة عن استلام ومناقشة ومراجعة واعتماد الخطط السنوية للبرنامج والميزانيات والتقارير. كما تتولى لجنة التسيير مراجعة تقدم سير تنفيذ المشروع وتقديم التوجيهات الخاصة بإدارة المشروع. كما تتولى استلام ومراجعة ومناقشة تقارير وتقييمات الإشراف الخارجى، إن وجدت. ويجب دعوة بعثة الاتحاد الأوروبى، والتى يجوز لها الحضور كمشرف.

٢ – **وحدة تنفيذ المشروع:** ستكون بمقر وزارة التربية والتعليم (قطاع التعليم والتدريب الفنى والمهنى بوزارة التربية والتعليم)، وتتألف الوحدة من مدير للوحدة وثلاثة مديرين لمكونات المشروع الثلاثة، ومدير تمويل وتوريد ومنسق خاص بكافة الأنشطة المتعلقة بالسياحة، ويتم إتاحة تمويل المناصب الإدارية الرئيسية الستة من ميزانية الاتحاد الأوروبى للمشروع (انظر الملحق ٢). كما تتألف الوحدة من عاملين بالوزارة (يتم تمويلهم من المساهمة المصرية). تتم إجراءات التوظيف الخاصة بالمناصب الإدارية الستة بواسطة المستفيد بموافقة الاتحاد الأوروبى من خلال منافسة علنية وشفافة. وفيما يتعلق بمنسق "السياحة" تشارك وزارة السياحة فى وضع الوصف الوظيفى لهذا المنصب وكذلك فى إجراءات الاختيار، إذ يعد المنسق مسئولا عن جميع الأنشطة المتعلقة بقطاع السياحة فيما يتعلق بالمكونات الثلاث. ويعد الموظفين الحكوميين غير مؤهلين لشغل هذا المنصب. يعمل العاملون فى وحدة تنفيذ المشروع بدوام كامل not eligible وبتفرغ تام لبرنامج الاتحاد الأوروبى، ولا يُسمح لهم بممارسة أى نشاط أو عمل آخر سواء بمقابل أو بدون مقابل.

يرتبط الدعم الفنى المقدم تحت كل المكونات بوحدة تنفيذ المشروع وسيعمل عن قرب مع المستفيدين والشركاء ومجموعات العمل الثانوية.

يتم تكوين لجنة صغيرة للمراقبة والتقييم داخل وحدة تنفيذ المشروع. وستبنى هذه اللجنة على أساس الأنشطة والخبرات المحققة فى المرحلة الأولى من برنامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى هذا الشأن وستنشئ اللجنة كذلك "نظام تعليم" داخلى للخبرات المكتسبة من / ما بين خبراء المكونات المختلفة. وستعمل وحدة المراقبة والتقييم بالتعاون الوثيق مع مديرى المكونات على إصرار تقارير مراقبة ربع سنويا ليتم تقديمها إلى مجموعات العمل الثانوية

المسئولة عن كل مشروع. وتتولى هذه المجموعات مناقشة ومراجعة هذه التقارير قبل تقديمها من جانب وحدة تنفيذ المشروع إلى لجنة التسيير. سيتم دعم وحدة المراقبة والتقييم بشكل دورى بمجموعة دعم فنى قصيرة الأجل لتحسين مهامها ودورها المحدد.

٣- **مجموعات العمل الثانوية:** تخصص مجموعة عمل واحدة لكل مكون (أى ثلاثة مجموعات عمل) ويختلف تكوينها حسب طبيعة المكون. تضمن مجموعات العمل الثانوية التمثيل والمشاركة الفعالة لجميع الشركاء المعنيين (من القطاعين العام والخاص) فى التنفيذ الفعلى لكل مكون من مكونات المشروع. يتم تسمية أعضاء هذه المجموعات من الوزارات أو المؤسسات أو القطاع الخاص بواسطة لجنة تسيير المشروع فى أول اجتماع منعقد لها، ويجتمع أعضاؤها شهريًا ويشاركون بشكل فعال فى تنفيذ المكونات. تشمل مهامهم مراجعة واعتماد خطط العمل مع وحدة تنفيذ المشروع (قبل تقديمها إلى لجنة تسيير المشروع) بالإضافة إلى المشاركة الفعالة فى تنفيذ والإشراف على الأنشطة المنفذة تحت كل مكون من المكونات وتقديم المقترحات لتحقيق التنفيذ الأمثل للمكون، وتمثيل ودعم المشروع أمام العالم الخارجى. لن يكون هناك صلة هيكلية بوحدة تنفيذ المشروع نظرًا لكونها جهات مشاركة participatory body. تتولى كل مجموعة من مجموعات العمل الثانوية تسمية رئيس واحد one chair ويجوز تناوب المنصب أثناء مدة المشروع، سيجتمع رؤساء مجموعات العمل الثانوية ربع سنويًا مع مدير المشروع ومدراء مكونات المشروع الثلاثة، كإجراء تنسيقى لإدارة الشروع والإشراف عليه.

تتولى وزارة التربية والتعليم تعيين مسئول إدارى ومسئول حسابات لإدارة وتنفيذ المشروع بالاتفاق مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبى.

يتولى المسئول الإداري ومسئول الحسابات إعداد تقديرات البرامج المتتالية وإرساء العقود والمنح وتخصيص المصروفات وسداد المدفوعات فى إطار السلطات المخولة لهم بواسطة وزارة التربية والتعليم.

يرفع المسئول الإدارى ومسئول الحسابات تقاريرهم الفنية والمالية إلى لجنة تسيير المشروع ووزارة التربية والتعليم ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبى.

٣-٣-٢ رفع التقارير

ترفع التقارير وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى دليل الإرشادات العملية للإجراءات الخاصة بتقديرات البرامج.

٣-٤ الميزانية

تقدر إجمالى تكلفة المشروع بـ ١١٧ مليون يورو، يمول ٥٠ مليون يورو من المبلغ من البرنامج الوطنى التأشيرى للأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣ من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبى و٦٧ مليون يورو من الحكومة المصرية.

وفيما يلى تفاصيل الميزانية:

الفئات	مساهمة الاتحاد الأوروبى	مساهمة الحكومة	الإجمالى
	(٠٠٠) يورو		
١- المكون الأول: تحسين حوكمة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر	٧,٠٠٠	–	٧٠٠٠
١-١ عقود الخدمات	٧,٠٠٠		
٢- المكون الثانى: تحسين جودة التعليم والتدريب الفنى والمهنى ووثاقة الصلة به	٢٢,٠٠٠	–	٢٢,٠٠٠
٢-١ عقود الخدمات	٩,٥٠٠		
٢-٢- المعدات لكل من المدارس الثانوية الفنية والكليات الفنية	١٢,٥٠٠		
٣- المكون الثالث: الإعداد للتوظيف	١٣,٥٠٠	–	١٣,٥٠٠
٣-١ عقود الخدمات	٧,٠٠٠		
٣-٢ المعدات (أجهزة برامج الكمبيوتر الخاصة بعمليات التوظيف)	٥٠٠		
٣-٣ المنح	٦,٠٠٠		
تنمية المهارات والأدوات (الخدمات والتوريد)		٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
خدمات الاتصال والشفافية	٥٠٠	–	٥٠٠

تكاليف التشغيل الخاصة بوحدة تنفيذ المشروع[١]	٣,٣٠٠		٣,٣٠٠
تكاليف التشغيل الخاصة بوحدة تنفيذ المشروع وإدارة التعليم والتدريب الفنى والمهنى بوزارة التربية والتعليم		١٧,٠٠٠	١٧,٠٠٠
تكاليف التشغيل الخاصة بشراكات التدريب	٥٠٠		٥٠٠
البنية التحتية وإعادة تأهيل المدارس الثانوية الفنية ومراكز التدريب المهنى التابعة لجميع الوزارات المعنية		٤٦,٠٠٠	٤٦,٠٠٠
معدات / أجهزة وحدة تنفيذ المشروع (تأسيس وحدة تنفيذ المشروع)	٥٠٠	–	٥٠٠
التقييم الخارجى والمراجعات	٧٠٠	–	٧٠٠
الطوارئ	٢٠٠٠	–	٢,٠٠٠
الإجمالى	٥٠,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	١١٧,٠٠٠

* يتم توقيع اتفاق منحة مباشرة بين وحدة تنفيذ المشروع وكل من شراكات التدريب بشأن تكاليف التشغيل على أن يتم الموافقة المسبقة عليها.

* * لا يجوز استخدام مساهمة الاتحاد الأوروبى فى بند الطوارئ دون اتفاق مسبق.

أنواع العقود المبرمة للأنشطة سالفة الذكر تنقسم إلى عقود خدمات (دعم فنى، وتدريب لبناء القدرات، والمؤتمرات، وورش العمل، وتطوير المناهج، والزيارات الدراسية ... إلخ) والمناقصات الخاصة بالتوريد بالإضافة

---

(١) شاملاً تكاليف التشغيل العادية (باستثناء المعدات) للكيان المسئول عن إدارة المشروع أو البرنامج: تغطى تكاليف التشغيل العادية فقط لهيئة العاملين المحليين والمرافق (المياه والغاز والكهرباء) وإيجار المقار والبنود الاستهلاكية والصيانة والمهام قصيرة الأجل والوقود للسيارات، ولا تغطى شراء السيارات أو غيرها من الأجهزة أو أى نشاط تشغيلى .

إلى نشر بعض المناقصات المحلية، كما أنه من المتوقع إطلاق الدعوات مرة واحدة فقط فى إطار المكون الثالث، على أن يكون المستفيدون من المنحة المؤهلين للتقدم بالدعوة هم المنظمات غير الحكومية والعاملون بالقطاع العام والسلطات المحلية والمنظمات الدولية.

لا يتضمن البرنامج خط ميزانية محدد من تمويل الاتحاد الأوروبى لتنفيذ أعمال البنية التحتية، يتحمل الجانب المصرى التكاليف اللازمة فى حالات البناء والتوسعات أو تجديد المبانى أو ورش العمل أو الفصول الدراسية ... إلخ،

تتضمن إجمالى مساهمة الاتحاد الأوروبى ميزانية تقدر بحد أقصى ١٥ مليون يورو تخصص لقطاع السياحة عبر المكونات الثلاثة، ويتم طرح مناقصة خاصة بها على أساس الطلبات التقديرية التى تتولى إعدادها وزارة السياحة ووحدة تنفيذ المشروع ومجموعات العمل الثانوية. ولضمان التوافق العام مع القطاعات المتداخلة الأخرى سيتم ذلك من خلال الإعداد المؤسسى الشامل للمشروع مع الأخذ فى الاعتبار أهداف ونتائج اتفاق التمويل.

اختير قطاع السياحة بالفعل من جانب فريق العمل ليكون ضمن القطاعات المختارة للعمل بها خلال المرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى نظرًا لأهمية دور قطاع السياحة فى دعم الاقتصاد المصرى وعدم وفرة هذا التخصص فى التعليم والتدريب الفنى والمهنى.

تم اتخاذ قرار أخير بأن يركز المشروع بقدر أكبر على السياحة ولكن دون وضعها فى مكون منفصل وذلك لتفادى التقسيم التقليدى الذى يتسم به قطاع التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر. وبهذه الطريقة ستكون هناك خطوات أكبر تركز على قطاع السياحة فى كل من المكونات الثلاثة بينما يظل المشروع وحدة واحدة تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، وتمثل وزارة السياحة والاتحاد المصرى للسياحة بشكل وافر فى الترتيبات التنفيذية للمشروع.

المساهمة المصرية: تبلغ المساهمة المصرية ما يوازى ٦٧ مليون يورو بالعملة المصرية طوال مدة البرنامج.

التزام المستفيد: تغطى المساهمة المصرية البنود التالية على سبيل المثال لا الحصر:

١- المكان والمرافق اللازمة لوحدة تنفيذ المشروع (مع توفير مكان كاف للدعم الفنى المتعدد وجميع المرافق اللازمة لتحقيق المهام المستهدفة).

٢- رواتب أعضاء وحدة تنفيذ المشروع ووزارة السياحة وقطاع التعليم والتدريب الفنى والمهنى لوزارة التربية والتعليم (باستثناء المسئولين الإداريين الستة بفريق الإدارة الذى سيمول من الاتحاد الأوروبى).

٣- الحوافز والمكافآت لأعضاء مجموعات العمل الثانوية وبعض المشاركين فى البرنامج.

٤- الاستثمار فى البنية التحتية لتجديد وإعادة تأهيل مدارس التعليم الفنى والمدارس الثانوية الفنية ومراكز التدريب المهنى بالإضافة إلى مراكز التدريب المهنى التابعة لجميع الوزارات التى يتم اختيارها كنماذج لإصلاح نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى.

٤- الإشراف والتقييم والمراجعة

الإشراف الداخلى للمشروع

يركز الإشراف والتقييم الداخلى للمشروع على تقييم كفاءة وفعالية ونتائج برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى المختلفة ومقدمى التدريب من حيث توظيف المستفيدين بشكل مستدام. يتم الاستعانة بالمؤشرات (المستفيدون والنتائج والتكاليف إلخ) لمراجعة كل برنامج والتعديلات المقترحة عند اللزوم، وتصدر تقارير الإشراف والتقييم ربع سنويًا وتجمع مشاركة الشركاء الرئيسيين (الوزارات والمشروعات الريادية المختارة واتحادات الأعمال وشراكات التدريب إلخ). تقدم هذه التقارير إلى مجموعات العمل الثانوية وإلى إدارة وحدة تنفيذ المشروع. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم أدوات الإشراف والتقييم مثل دراسات التتبع المطورة فى المكون الثالث بالإضافة إلى دراسات المستفيدين والشركاء الاقتصاديين ومقدمى التدريب لجمع البيانات.

٤-١ الإشراف

(أ) المستفيد هو المسئول عن الإشراف الفنى والمالى المستمر، وعلى المستفيد إعداد نظام للإشراف الفنى والمالى على المشروع والذى سيكون معنى بإصدار تقارير عن تقدم سير الأعمال وضمان المراقبة الداخلية.

(ب) يجوز للمفوضية القيام بالمراقبة وفقًا للنتائج من خلال مستشارين مستقلين بدءا من الشهر السادس من بدء أنشطة المشروع، ويتم الانتهاء من ذلك خلال ستة أشهر على الأقل قبل نهاية مرحلة التنفيذ العملى. ويجب إخطار المستفيد مقدمًا عن كل نشاط من أنشطة الإشراف قبل بدئه بشهر واحد على الأقل ويتم كل نشاط من أنشطة المراقبة بإخطار مسبق للمستفيد بشهر واحد على الأقل.

٤-٢ التقييم

(أ) يجوز للمفوضية إجراء التقييم الخارجى من خلال مستشارين مستقلين على النحو التالى:

- إمكانية إجراء تقييم فى منتصف المدة.
- تقييم نهائى فى بداية مرحلة الإغلاق.
- إمكانية إجراء تقييم ما بعد الانتهاء.

يتولى المستفيد والمفوضية تحليل نتائج وتوصيات تقييم منتصف المدة واتخاذ القرارات بالمشاركة بينهما بشأن إجراءات المتابعة اللازمة وأية تعديلات إذا لزم الأمر، ويشمل ذلك إعادة توجيه المشروع، وترفع تقارير جهات المراقبة والتقييم الأخرى إلى المستفيد لإمكانية أخذ توصيات هذه الجهات فى الاعتبار.

على المفوضية إخطار المستفيد مسبقًا خلال شهر واحد على الأقل بالمواعيد المتوقعة للمهام الخارجية، وعلى المستفيد التعامل بكفاءة وفاعلية مع خبراء المراقبة و/ أو التقييم – ضمن غيرها من الأمور – وموافاتهم بجميع المعلومات والمستندات اللازمة والسماح لهم بزيارة المقار والاطلاع على أنشطة المشروع.

٤-٣ المراجعة المالية

(أ) تقوم المفوضية سنويًا بتعيين مراجع حسابات خارجى معترف دوليًا وفقًا لقواعد التوريد الخاصة بالاتحاد الأوروبى، وتشمل مهام مراجع الحسابات الأتى:

- مراجعة نفقات وحسابات المشروع سنويًا لتقديمها إلى المفوضية.
- فى حالة وجود تقديرات للبرنامج على المراجع التحقق من قيام المسئول المفوض ومسئول الحسابات بمهامهم بالتنسيق فيما بينهم ومن قيامهم بإتباع القواعد والإجراءات المحددة فى الدليل الإرشادى العملى للإجراءات الخاصة بتقييم المشروعات فى مراجعة النفقات.

(ب) فى حالة وجود نفقات غير مبررة عند مراجعة الحسابات يطبق الإجراء التالى:

- ترسل المفوضية للمستفيد تقريرًا فيما يتعلق بالنفقات غير المؤهلة.
- يرسل المستفيد تعليقاته إلى المفوضية خلال شهر واحد من استلام التقرير.
- ترسل المفوضية قرارها النهائى بشأن المصروفات غير المؤهلة إلى المستفيد.
- على المستفيد تحويل المبلغ غير المؤهل إلى حساب المشروع خلال ٤٥ يوم من تلقيه قرار المفوضية النهائى، وفى حالة عدم احترام هذا الموعد النهائى يحق للمفوضية احتجاز هذا المبلغ من مدفوعات لاحقة من حساب المشروع.

٤- الاتصال والشفافية

خصص مبلغ حوالى ٥٠٠٠٠٠ يورو من الميزانية لبند الاتصال والرؤية ، سيتم إعداد إستراتيجية لهذا الغرض فى المرحلة الأولى بواسطة وحدة تنفيذ المشروع وسيتم مناقشتها واعتمادها بواسطة لجنة تسيير المشروع، وذلك بالتنسيق الوثيق بين الشركاء وبعثة الاتحاد الأوروبى فى القاهرة، وسيتم التأكيد على اتباع بند الأتصال والرؤية لإرشادات الاتحاد الأوروبى حول الرؤية والمعروضة على الموقع الإلكترونى الخاص بالمعونة الأوروبية

http: //europa.eu.int/comm./europeaid/visibility/index_en.htm

٥- الشروط المسبقة

غير منطبق

٦- الملاحق

ملحق ١- الإطار المفاهيمى

ملحق ٢- الجدول العملى الأولى / خطة التوريد

ملحق ٣- الميزانية المفصلة

الملحق رقم ٢ : الإطار المفاهيمى العام لبرنامج دعم إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى- المرحلة الثانية (TVET II) ١و٢

اسم النشاط	**برنامج إصلاح التعليم، والتدريب الفنى والمهنى – المرحلة الثانية (TVET II)**
الهدف	تحسين وتطوير هيكل وأداء نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى وخدماته فى مصر وذلك لتحسين مدى الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة وخاصة توظيف الشباب وزيادة القدرة التنافسية فى سياق التنمية الحالية والمستقبلية فى البلاد .
الأهداف المحددة	– حوكمة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى من خلال تحقيق قيادة ومشاركة وشراكات وشفافية واضحة (المكون الأول) . – يتعامل نظام إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى بطريقة أفضل مع المهارات التى يحتاج إليها سوق العمل وطلبات القطاع الخاص ابتداء من التجارب النموذجية التى تركز على قطاعات اقتصادية رئيسية مختارة (مع التركيز بصفة خاصة على السياحة) وتوسيع الأنشطة على مستوى النظام : مراجعة وتحسين مخرجات المدارس الثانوية الفنية/ والكليات/ المعاهد الفنية لتلبية احتياجات سوق العمل ، وبعد ترشيد وتحسين مختلف المخرجات ، تقدم مراكز التدريب المهنى وغيرها من المراكز تدريبًا بجودة أفضل وبشكل أكثر ارتباطًا بسوق العمل (المكون الثانى) . – تحسين قابلية الشباب المصرى والعمال المصريين للتوظيف وقدرة التعليم الفنى والتدريب المهنى على تطوير برامج مهارات مناسبة لتلبية احتياجات سوق العمل مع الاهتمام بصفة خاصة بقطاعات اقتصادية مختارة مثل السياحة (المكون الثالث) .

نتائج المكونات أرقام ١ و٢ و٣	أسباب التدخل	مؤشرات قابلة للتحقق بطريقة موضوعية	مصادر التحقق	المخاطر والافتراضات
المكون الأول				
النتيجة ١- ١: تحسين تنسيق وقيادة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى عن طريق بناء قدرات مختلف المؤسسات القائمة والجديدة بما فى ذلك وحدة التنسيق فى وزارة التربية والتعليم فى جميع أنشطة حوكمة البرنامج .	إذا لم يسبق إنشاء مؤسسة وطنية للتعليم والتدريب الفنى والمهنى أو أحيائها، فإن المرحلة الثانية من البرنامج ستدعم الحكومة المصرية فى تحديد حل الحوكمة الأمثل من خلال الدعم الفنى والبحوث . دعم القدرة التشغيلية لمؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى القائمة والجديدة فى تكوين القيادات وتعزيز التنسيق وتقليل التشتت/ التجزئة من خلال الدعم الفنى وبناء القدرات .	تحسن قيادة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى وتحديد السياسات ذات الصلة عن طريق تشريع محدد فى نهاية العام الأول . تحسن قدرات وحدة التنسيق فى وزارة التربية والتعليم عن طريق تدريب جميع الموظفين طوال فترة المشروع وتوفير التوجيه والتدريب على يد خبراء متخصصين .	القرارات الحكومية الرسمية ووثائق السياسات ذات الصلة . تقارير متابعة وتقييم ربع سنوية . تقارير سنوية لوحدة التنسيق بوزارة التربية والتعليم . تقارير الخبراء عن حوكمة النظام . تقييم نصف المدة للمرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى . تقييم أراء الأطراف المعنية عن حوكمة النظام .	قلة الالتزام وعدم اهتمام الحكومة المصرية بإنشاء أجهزة جديدة خاصة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى . مقاومة الأطراف المعنية بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى للتغيير المقترح فى حوكمة النظام وشرط الالتزام بمستويات عالية من التنسيق والتعاون . صعوبة فى اختيار وإشراك صناع السياسات رفيعى المستوى المطلوبين فى فريق العمل الخاص بالمكون رقم ١ .

		انخفاض تشتت النظام بتوضيح أدوار جميع الأطراف المعنية وتوثيق ذلك مع نهاية العام الثانى . تحسن استخدام الموارد وانخفاض التداخل فى الأنشطة بنهاية المشروع .		المدير المختار للمكون لا يتمتع بالخبرة المطلوبة لقيادة مثل هذا المكون المحورى لبرنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى وعدم حصوله على الراتب المناسب .
النتيجة ١- ٢ : فى علاقة وثيقة مع النتيجة ١ ، إقرار إطار استراتيجى شامل يتضمن إستراتيجية وطنية وتشريع ملائم لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى ، وبدء التنفيذ بواسطة الأطراف الرئيسية المعنية بناء على ما حققته المرحلة الأولى والإنجازات فى هذا الإطار .	تطوير وتحديث إستراتيجية وطنية خاصة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى استنادًا إلى العمل الذى قام به البرنامج فى هذا الشأن . اعتماد وتنفيذ إستراتيجية وطنية للتعليم والتدريب الفنى والمهنى .	تنظيم ورش عمل لمناقشة الإستراتيجية الوطنية لتطويرها وتحديثها فى منتصف العام الأول من التنفيذ . صياغة ونشر الاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى بنهاية العام الأول . إقرار الحكومة المصرية للإستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى وصدور التشريع الملائم بنهاية العام الثانى .	وثيقة وخطاب اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب الفنى والمهنى . تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . زيارات سنوية ميدانية داخلية وخارجية للمتابعة . تقييم منتصف المدة . محاضر وتقارير اجتماعات اللجنة .	استمرار عدم وجود إستراتيجية خاصة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى متطورة ومتفق عليها حتى بداية المرحلة الثانية من البرنامج نظرا لعدم الاستقرار السياسى فى الوقت الراهن ولأن المرحلة الأولى من البرنامج لم تجد الوقت الكافى لضمان ذلك . نظرة الأطراف إلى دور وزارة التربية والتعليم على أنها تعمل حسب الطلب وبعزلة وبالتالى عدم قدرة الأطراف على تنسيق سياسة الحوكمة وقد لا تشجع على التعاون مع الآخرين .

		تكليف لجنة فنية أو أية مؤسسة قائمة بمتابعة تنفيذ استراتيجية إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى التى يتم تأسيسها بنهاية العام الأول وانتهاء العمل عليها بنهاية المشروع .		عدم وجود هيئة عامة لقيادة تطوير وتنفيذ ومتابعة الإستراتيجية . وجود فجوة زمنية واسعة بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى .
النتيجة ١- ٣ : تصميم واعتماد إطار وطنى مصرى للمؤهلات من الحكومة المصرية ومطبق فى قطاع السياحة بالتعاون مع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد و/ أو المؤسسات الأخرى ذات الصلة .	تقديم دعم فنى للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والجهات الأخرى ذات الصلة بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى فى تطوير ونشر الإطار الوطنى بالمؤهلات فى مصر .	تطوير واعتماد ونشر إطار وطنى مصرى للمؤهلات خلال ١٨ شهرًا من بداية المشروع . تنفيذ التجربة الرائدة للإطار الوطنى للمؤهلات فى قطاع السياحة مع نهاية المشروع .	الوثائق الرسمية المصرية للإطار الوطنى المصرى للمؤهلات . تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . زيارات سنوية ميدانية خارجية للمتابعة .	عدم رغبة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى العمل فى المرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى تطوير وتنفيذ الإطار الوطنى للمؤهلات ورغبتها فى مواصلة العمل بطريقتها السابقة .

	بناء قدرات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والجهات الأخرى فى إجراء مشاورات فعالة مع الأطراف المعنية فى تطوير الإطار الوطنى للمؤهلات بما فى ذلك تحسين وظائفها فى الاتصالات والمعلومات وتقديم المشورة وكذلك نشر المعلومات وخلق الوعى بالإطار الوطنى للمؤهلات . الدعم الفنى فى خلق مبادئ الاعتراف بالتعلم غير الرسمى .		آراء/ ردود أفعال وتقارير من الاتحاد المصرى للغرف السياحية بشأن الإطار الوطنى للمؤهلات .	التشريع ذات الصلة باعتماد الإطار الوطنى للمؤهلات رسميا على المستوى الوطنى قد يستغرق وقتا أطول من اللازم (أطول من مدة تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج) . قد تعطى أية حكومة جديدة أهمية أقل لدور السياحة فى المشروع وفى تطوير تجربة نموذجية للإطار الوطنى للمؤهلات فى قطاع السياحة . صعوبة فى اختيار وإشراك صناع السياسات رفيعى المستوى

	بناء القدرات فى إدارة المؤشرات الدولية وتأسيس الشراكات مع المنظمات الدولية والمشاركة فى الزيارات التعليمية والمؤتمرات الدولية . الدعم الفنى للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ومؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى الأخرى فى تجربة تنفيذ الإطار الوطنى للمؤهلات فى قطاع السياحة .			المطلوبين فى فريق العمل الخاص بالمكون رقم ١ للتعامل بفاعلية مع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .
النتيجة ١- ٤ : **تطوير وتنفيذ منهجية شاملة لإنشاء نظام معلومات التمويل والمصروفات الخاصة بنظام إصلاح التعليم**	تطوير وتنفيذ منهجية لنظام معلومات تمويل التعليم والتدريب الفنى والمهنى .	تطوير واعتماد منهجية نظام معلومات تمويل نظام إصلاح التعليم والتدريب الفنى مع نهاية العام الأول من التنفيذ .	المستندات المعتمدة والموافقات . تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم .	صعوبة الحصول على بيانات موثوقة والمطلوبة لتنفيذ نظام المعلومات الخاص بالتمويل .

والتدريب الفنى والمهنى وتحليل مخرجاته .	تنفيذ منهجية شاملة لوضع نظام معلومات تمويل نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى . تحليل النتائج واستخدامها فى تحسين البرامج الرئيسية فى نظام إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى .	جمع معلومات للتعرف على مختلف التدفقات المالية والربط بين مختلف الفاعلين فى النظام الذين يقدمون التدريب وتمويل هذه الأنشطة مع نهاية العام الأول من التنفيذ . بدء حوار عام حول القضايا المتعلقة بالتكلفة المالية وتمويل التعليم والتدريب الفنى والمهنى بما فى ذلك مشاركة القطاع الخاص مع نهاية العام الأول . تقديم المعلومات لتقييم فعالية التكلفة الرئيسية للبرنامج مع بداية العام الثالث .	زيارات سنوية ميدانية خارجية للمتابعة . تقييم منتصف المدة . تقارير التحليل المالى الذى يصدرها نظام المعلومات الجديد .	قلة التعاون بين الوزارات والمؤسسات فى مشاركة المعلومات المالية . نقص الخبرة والمهارات اللازمة للقيام بأعمال التحليل المعقدة حتى مع إتاحة المعلومات المالية .

النتيجة ١- ٥ : تطوير استراتيجية وطنية لتحسين الصورة والإدراك الاجتماعى للتعليم والتدريب الفنى والمهنى ، وبدء تنفيذ بعض الأنشطة .	تطوير استراتيجية لتحسين صورة ومكانة التعليم والتدريب الفنى والمهنى . تنفيذ بعض الأنشطة فى إطار الاستراتيجية لتحسين صورة ومكانة التعليم والتدريب الفنى والمهنى .	بدء حملات عامة قصيرة الأجل خاصة بتغيير الإدراك وتشمل جميع وسائل الإعلام الاجتماعى والأعمال الدرامية وإدخالها فى برامج التوجيه المهنى للطلبة على مدى ١٨ شهرا من بدء المشروع . بدء حملات تعليمية وثقافية واجتماعية طويلة الأجل والإصلاح فى المجتمع مع تسليط الضوء على أهمية العمل الفنى والتعليم المهنى والتدريب مع نهاية العام الثانى .	وثيقة الاستراتيجية النهائية واعتمادها . تقارير متخصصة حول مختلف الحملات . تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . تقييم منتصف المدة .	قلة الالتزام والاهتمام من الهيئات بتطوير وتنفيذ استراتيجية لتحسين صورة التعليم والتدريب الفنى والمهنى . عدم وجود هيئة عامة لبرنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى تقود عملية تغيير صورة التعليم والتدريب الفنى والمهنى . عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لاستمرار المبادرة مع مرور الوقت .

		البدء فى حملة توعية بين العاملين فى القطاع الخاص فى محاولة لتحسين ظروف العمل مع نهاية العام الأول .		
المكون الثانى				
النتيجة ٢- ١ : تحديد وفرز برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى الحالية التى لم تعد مناسبة لمتطلبات سوق العمل فى القطاعات الاقتصادية الحالية والتى تم اختيارها لقدرتها على النمو والتوظيف .	توفير وسائل لفحص وبناء قدرات مطورى المناهج فى مختلف المؤسسات . التعاون فى شبكات وتعبئة قدرات/ معرفة القطاع المحلى (الاقتصادية) فى تطوير المهارات والارتباط بسوق العمل .	انخفاض عدد برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى بعد ١٨ شهرا . التشاور المستمر مع منظمات القطاع المعنية (الشراكات القطاعية والمحلية والغرف ، إلخ) بمعدل ٤ مرات سنويا على الأقل فى القطاعات الاقتصادية المختارة .	تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . زيارات ميدانية . تقييم منتصف المدة . آراء/ ردود أفعال القطاع الخاص (تشمل مقابلات شخصية ومسوحات صغيرة) حول ملاءمة برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى .	عدم معرفة الخبراء المحليون بالتكنولوجيا/ الاتجاهات المحدثة لمراجعة البرنامج . نقص توافر قاعدة بيانات للدارسين بالتعليم والتدريب الفنى والمهنى وعن تخصصاتهم المهنية . التعاون بين الخبراء الدوليين والمحليين والوزارات المعنية فى مقارنة المناهج يعمل بشكل جيد ومتناسق .

النتيجة ٢ – ٢ : **تصميم أو تحديث لمناهج القطاعات الاقتصادية للعديد من الوزارات المشاركة فى التعليم والتدريب الفنى والمهنى لتلبية احتياجات السوق عن طريق الإشراك المباشر للشراكات المحلية والقطاعية الموجودة بالفعل والجديدة .**	نشر المنهجيات لتطوير المناهج (DACUM/ التحليل الوظيفى) وتحليل احتياجات التدريب بما فى ذلك بناء القدرات . إنشاء شبكات للتعاون الوثيق بين الخبراء الدوليين والمحليين فى التعليم والتدريب الفنى والمهنى ومؤسسات متخصصة من القطاعات الاقتصادية المختارة . تصميم مناهج جديدة وفقا لمتطلبات سوق العمل ومدخلات الأطراف الوطنية المعنية .	زيادة مستمرة فى أعداد المناهج الجديدة أو المحدثة . اكتمال التصميم بعد ٣٠ شهرا من بداية المشروع. زيادة مستمرة فى عدد المناهج الجديدة المنفذة والانتهاء منها فى نهاية المشروع . بعد ١٨ شهرا تكون استنتاجات وتوصيات القطاع المحدد لتطوير المناهج لشراء معدات جديدة متاحة .	تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . زيارات سنوية ميدانية داخلية وخارجية للمتابعة. تقييم منتصف المدة . ردود أفعال (تشمل مقابلات شخصية ومسوحات صغيرة) الطلاب والموظفين . مراجعة المناهج المنقحة بمؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى.	طلبات التعاون مع القطاع الخاص من قبل المشروع يتم رفضها . قبول واسع للطرق الحديثة لتطوير المناهج . توافر معلومات كافية عن سوق العمل فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية المختارة . القطاعات الاقتصادية متجانسة بالقدر الذى يكفى لها تغطيتها بمنهج فريد .

النتيجة ٢- ٣ : **رسم وتطبيق سياسية للتدريب المتقدم للمدرسين والمدربين ومديرى المدارس المختارين وتدريب عدد مناسب من هؤلاء كنماذج أولية (بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم وباقى الوزارات المعنية والقطاع الخاص) .**	تحديد العقبات الرئيسية ونقاط الضعف لتقديم مزيد من التدريب المتقدم لخبراء التعليم والتدريب الفنى والمهنى عن طريق زيارات ميدانية وبحوث علمية . تطوير القدرات وزيارات دراسية لقطاعات محددة لتطوير عروض التدريب فى قطاعات اقتصادية مختلفة . تعبئة الخبرات المحلية والشبكات من المنظمات ذو الصلة بالقطاع لتصميم حزم تدريبية متقدمة . وضع نظام للتدريب المتقدم لمدرسى ومدربى التدريب المهنى .	وجود سياسة للتدريب المتقدم بعد ٤ سنوات وزيادة مستمرة فى عدد برامج التدريب المتقدم للقطاعات المحددة . زيادة مستمرة فى برامج التدريب المتقدم المنفذة وزيادة مستمرة فى القطاعات الوطنية ، وتنتهى العمليتان بعد ٤ سنوات من بداية المشروع .	تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . زيارات سنوية ميدانية خارجية للمتابعة . تقييم لبرامج التدريب المتقدم وتقييم منتصف المدة . ردود أفعال منتظمة (تشمل مقابلات شخصية ومسوحات صغيرة) من المستفيدين من برامج التدريب المتقدم . عدد من الخبراء المدربين من مدارس التدريب الفنى ومراكز التدريب المهنى .	الخبراء الوطنيون المختارون لا يحصلون على زيادة فى رواتبهم تغطى دورهم الوظيفى المتضاعف . الاستدامة المالية لسياسة التدريب المتقدم للمدرسين والمدربين . إطار تنظيمى جديد يحتفظ بالمدرسين الحاصلين على تدريب حديث فى قطاع التعليم والتدريب الفنى والمهنى .

النتيجة ٢ – ٤ : **تنفيذ أنظمة ضمان الجودة على مستوى مؤسسى واعتماد عدد معقول من النماذج (بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم والوزارات المعنية الأخرى والقطاع الخاص) للمدارس الثانوية الفنية ومراكز التدريب المهنى والكليات الفنية وتطوير نظام مؤسسى للاعتماد فى قطاع التدريب المهنى .**	نشر المعرفة والبدء فى أنشطة بناء القدرات فى الاقترابات الحديثة لتأكيد الجودة وأفضل الممارسات المطبقة فى الدولة . تقديم المعلومات وبناء القدرات وتعبئة موارد مالية وطنية للمدارس الثانوية الفنية وتحسين منظورهم للاعتماد . تدعيم مراكز التدريب المهنى فى تطوير حلول نظامية لتأكيد الجودة والاعتماد فى المستقبل . زيارات ميدانية للتعرف على أفضل الممارسات فى كلا الموضوعين .	زيادة مستمرة فى عدد مقدمى التدريب الذين ينفذون وسائل تأكيد الجودة – ٥ على الأقل فى كل سنة من سنوات المشروع . زيادة مستمرة فى عدد مقدمى التدريب المعتمدين – ٥ على الأقل فى كل سنة من سنوات المشروع .	تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . زيارات سنوية ميدانية خارجية للمتابعة . تقييم منتصف المدة . ردود أفعال منتظمة من مقدمى مشروع إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى (تشمل مقابلات شخصية ودراسات محدودة) حول التنفيذ . استعراض الممارسة الجديدة لمقدمى إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى المعتمدين حديثا .	عدم وجود اتفاق عام بشأن العقبات التى تواجه جودة التعليم كمشكلة كبرى بين مقدمى التدريب . إمكانية التقدم فى تحسين الجودة وتجنب تحميل الإدارة وهيئة التدريس بالأعباء . إصرار أصحاب الأعمال على زيادة جودة تقديم التدريب والاعتماد .

النتيجة ٢ – ٥: إتاحة واستخدام المعدات الجديدة فى مختلف بيئات التعلم لتدعيم تنفيذ المقررات المحدثة .	تحليل عميق لمعدات مقدمى التدريب المختارين والمنفذ من قبل موظفو المكون الفرعى ١ و٢ . طرح مناقصات لمختلف مكونات المعدات بالتعاون مع خبراء القطاع .	شراء وتركيب معدات جديدة للتدريب . التدريب على المعدات الجديدة يبدأ بعد ٣٠ شهرا من بداية المشروع .	تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . زيارات سنوية ميدانية خارجية للمتابعة . تقييم منتصف المدة . مراجعة المناهج الدراسية فى المدارس فى إطار المعدات الجديدة المتاحة .	عدم وفرة المعدات الجديدة فى موعدها . يستطيع الخبراء الوطنيون استخدام المعدات الجديدة بدون اتخاذ إجراءات بناء القدرات طويلة الأجل فى مجال التطور التكنولوجى . المعدات الجديدة تناسب البنية الأساسية فى المدرسة وتمثل الاتجاهات التكنولوجية فى القطاع الاقتصادى .
المكون الثالث				
النتيجة ٣ – ١ : عملية تحديد الطلب على المهارات فى قطاعات اقتصادية مختارة تتم بطريقة عملية وقابلة	تطوير واختبار منهجية لتحديد وجمع وهيكلة وتحليل الطلب على المهارات .	تأكيد صلاحية المنهجية فى العام الأول من خلال عينة من الشركات الوطنية والدولية الكبرى (كبيرة ومتوسطة الحجم) .	شركات كبرى مختارة وشراكات قطاعية (مقابلات شخصية بهدف المتابعة) .	مشاركة الشركات الكبرى المختارة فى تطوير المنهجية وفى تقديم البيانات اللازمة لتنفيذ الاختبارات .

للتطبيق وتباعًا فى تطوير برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى .	تجربة وتنفيذ المنهجية فى قطاعات اقتصادية نموذجية مختارة على أساس إمكاناتها على النمو والتوظيف .	تم تنفيذ دراسات فى كل قطاع مختار تماشيًا مع التطورات الاقتصادية الرئيسية والطلب على المهارات (يتم مراجعتها بصفة سنوية) . التأكد من صحة منهجية ومحتوى الدراسات .	اكتمال عدد الدراسات ومحتوياتها . عقد اجتماعات / المتابعة مع الشركات الكبرى المختارة واتحادات الأعمال والشراكات لتقييم مدى جودة الدراسات وصلتها . تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . تقييم منتصف المدة .	قدرة الخبراء الدوليين والوطنيين على تطوير منهجية فعالة قابلة للتطبيق فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية المعينة فى الدولة . مشاركة عدد كبير من الشركات فى القطاعات المختارة .
النتيجة ٣ – ٢ : استخدام نتائج دراسات تحديد المهارات والمتطلبات المهنية والثغرات فى القطاعات النموذجية المختارة	دعم تطوير تنفيذ البرامج فى مدارس التعليم والتدريب الفنى والمهنى ومراكز التدريب لتلبية المهارات المحددة . تطوير (١) برامج لدعم	يتوقف عدد البرامج المطورة (مدارس التعليم والتدريب الفنى والمهنى وإعادة التدريب والانتقال للعمل وريادة الأعمال) على النمو الاقتصادى فى كل قطاع والطلب على	دراسات متابعة/ ومقابلات شخصية مع شركات قيادية مختارة حول مدى مناسبة برامج التدريب وإعادة التدريب.	تنسيق وثيق وفعال مع المكون الثانى . تم تجميع معلومات كافية عن سوق العمل بشأن القطاعات الاقتصادية المختارة .

لتطوير برامج المهارات وتعديلها لتلبية احتياجات سوق العمل والمساهمة فى تشغيل الشباب والعمال .	إعادة التدريب وإعادة تشغيل العاطلين عن العمل و(٢) برامج ريادة الأعمال .	المهارات . يتم تحديد عدد البرامج المتوقعة والمستفيدين من التدريب بصفة سنوية . ٧٠% على الأقل من المتدربين فى مدارس ومراكز المشروع سيجدون أعمالا فى المجالات التى تم التدريب عليها . ٥٠% على الأقل من العاطلين الذين أعيد تدريبهم سيجدون أعمالا بعد التدريب . ٧٥% على الأقل من المتدربين على ريادة الأعمال الحرة سينشئون مؤسسات و٥٠% على الأقل من مؤسساتهم ستظل تعمل بعد مرور سنتين .	دراسات للمتابعة (وبعد ذلك دراسات تعقب / تتبع – النتيجة ٤) عن حصول الطلبة والمتدربين على وظائف . تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . زيارات سنوية ميدانية داخلية وخارجية للمتابعة . تقييم منتصف المدة .	قدرة مدارس ومراكز التعليم والتدريب الفنى والمهنى على تطوير مقررات مناسبة وتدريب المعلمين والمدربين تباعًا .

		تجمع النتائج وتقارن مع كل مؤسسة مسئولة عن التدريب (المؤسسات العامة والجمعيات الأهلية ، إلخ) بصفة سنوية . سيتم تحديد مؤشرات التقدم لمشاركة النوع الاجتماعى gender فى البرامج ، وسيتم تحديد النتائج بالنسبة لكل برنامج وقطاع اقتصادى . تقييم النتائج ومدى التقدم بصفة سنوية .		
النتيجة ٣ – ٣ : تطوير وتفعيل خدمات التوجيه الوظيفى والخدمات الاستشارية فى مؤسسات التعليم والتدريب	تطوير نظام وطنى للمعلومات والتوجيه المهنى وأدوات وطرق تقديم الخدمات الأساسية لطلبة التعليم والتدريب	توافر نظام وطنى للمعلومات المهنية يعمل قبل انتهاء العام الثانى من المشروع وتنفيذه بطريقة منتظمة فى برامج معدة	متابعة ربع سنوية لعملية تطوير التوجيه المهنى والبرامج الجديدة وعدد المعلمين والموظفين الذين تم تدريبهم .	مدى مناسبة برامج النظام الوطنى للمعلومات المهنية والتوجيه المهنى للوضع الاقتصادى فى البلاد .

الفنى المهنى الفعالة فى البرامج التى تم تطويرها فى النتيجة رقم ٢ وتقديم مرجع للتنفيذ على نطاق أوسع فى منظومة إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى .	الفنى والمهنى والذين من المحتمل التحاقهم بمنظومة القطاع هذا فى برامج التدريب على المهارات المعدة لتلبية احتياجات محددة لسوق العمل . تدريب المدرسين والموظفين الآخرين الذين سيعملون فى أنشطة التوجيه المهنى فى إطار برامج التدريب الجديدة . إنشاء عملية تنسيق مع البرامج المهنية وبرامج التوجيه الأخرى .	لتلبية احتياجات محددة لسوق العمل . تنفيذ ومتابعة برامج تدريب للمدرسين والموظفين الآخرين بصفة منتظمة . إجراء دراسة جدوى قبل نهاية العام الأول . إعداد وتوقيع مذكرة تفاهم بين الأطراف الرئيسية خلال العام الأول . وضع آلية للتعاون والتنسيق ومتابعة النتائج كل ستة أشهر .	متابعة ربع سنوية عن طريق التعرف على ردود الأفعال (دراسات ومقابلات شخصية للمتابعة) من المستفيدين من أنشطة التوجيه والاستشارة المهنية . متابعة التعليقات الخارجية للاجتماعات التنسيقية وتقييم المخرجات . تقييم منتصف المدة .	قدرات المعلمين والموظفين المستهدفين لتطوير وتنفيذ برامج المهارات للتوجيه والاستشارة المهنية . فاعلية التعاون بين كبار الأطراف المعنية (الوزارات وأصحاب الأعمال والجمعيات الأم ، إلخ) والرغبة فى توقيع مذكرة تفاهم وتنفيذها .
النتيجة ٣ – ٤ : إجراء دراسات تعقب بصفة منتظمة تستهدف المستفيدين من برامج المهارات الموضوعة	إعداد وتنفيذ دراسات تعقب فى كل برنامج من البرامج الموضوعة فى إطار النتيجة رقم ٢ .	إجراء دراسات التعقب لكل برنامج جديد (النتيجة ٢) ابتداء من العام الثانى من تنفيذ المشروع .	تقارير ربع سنوية للمتابعة والتقييم . زيارات سنوية ميدانية خارجية للمتابعة . تقييم منتصف المدة .	تقديم معلومات موضوعية من السكان المستهدفين ومن الشركات . القدرة على مراجعة وتعديل البرامج عند

على أساس الاحتياجات المحددة لتقييم مدى مناسبتها لسوق العمل .	استخدام نتائج دراسات التعقب لتعديل برامج التدريب وتحسينها .	مراجعة البرامج بصفة سنوية وتعديلها عند اللزوم على أساس نتائج دراسات التعقب .	ردود الأفعال من الشركات والمتدربين حول البرامج التى تم مراجعتها / المعدلة .	اللزوم (التنسيق مع المكون الثانى) .
النتيجة ٣ – ٥ : البدء فى وضع هيكل وطنى يكون مسئولا عن دراسات سوق العمل والبدء فى عملية تطوير نظام معلومات سوق العمل .	ضمان إجراء الدراسات المذكورة فى النتيجة رقم ١ وإدارتها بواسطة هيكل وطنى للمساهمة فى عملية التنسيق الشاملة وجودة جمع البيانات ذات العلاقة لتطوير برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى . وضع القواعد المؤسسية والمنهجية لتطوير نظام وطنى لمعلومات سوق العمل .	اختيار الهيكل الوطنى على أساس المعايير الفنية بالرجوع إلى الخبرة الدولية (العام الأول) . بناء القواعد المنهجية على أساس الأعمال المنجزة حسب النتيجة رقم ١ والتأكد منها بواسطة الأطراف الرئيسية .	متابعة داخلية/ خارجية لعملية الاختيار . نقل وتطبيق للأدوات المنهجية التى تم تطويرها فى النتيجة رقم ١ بواسطة الهيكل الوطنى . متابعة داخلية/ خارجية لنتائج التعاون مع الأطراف الرئيسية فى تطوير نظام وطنى لمعلومات سوق العمل .	اختيار الهيكل الوطنى على أساس معايير فنية موضوعية . القدرة الفنية لموظفى الهيكل الوطنى المختار على تطبيق القواعد المنهجية الموضوعية فى النتيجة رقم ١ وعلى تأسيس قواعد نظام وطنى لمعلومات سوق العمل . تقييم الأعمال التى سبق تحقيقها .

	طـــرح (مـــن خـــلال مناقـــصة) وتـــوفير الأجهـــزة والبرمجيـــات الخاصة بعملية التأهيـــل للتوظيف .	تحقيق التعاون الوثيق مع الأطراف الرئيسية فـــى وضع نظـــام معلومـــات سوق العمل . وضع أسس لنظام وطنى لمعلومات سوق العمـــل بنهاية المشروع .	تقييم منتصف المدة .	رغبة الأطراف الرئيسية فى التعاون لوضع نظـــام وطنى لمعلومات ســـوق العمل . إتاحة المعدات اللازمـــة لعملية الإعداد للتوظيف .

الملحق رقم ٢: الإطار الزمنى لمشروع دعم إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى – المرحلة الثانية (TVET II)

٢و٢ حسب المكونات الثلاثة لأنشطة المشروع

الخط الزمنى للمكون رقم ١

	الخط الزمنى للمكون رقم ١	٢٠١٤				٢٠١٥				٢٠١٦				٢٠١٧				٢٠١٨			
		ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤
النتيجة رقم ١ : تحسن تنسيق وقيادة نظام التعليم الفنى والتدريب المهنى عن طريق بناء قدرات مختلف المؤسسات القائمة والجديدة بما فى ذلك وحدة التنسيق فى وزارة التربية والتعليم فى جميع أنشطة حوكمة التعليم الفنى والتدريب المهنى .																					
١,١	تحديد الحل الأمثل للحوكمة عن طريق الدعم الفنى والبحوث	X	X	X	X				X	X	X										
١,٢	دعم القدرة التشغيلية لمؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى القائمة والجديدة فى تكوين القيادات وتعزيز عملية التنسيق وتقليل الانقسامات عن طريق الدعم الفنى وبناء القدرات			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X			X	X

النتيجة رقم ٢ : فى علاقة وثيقة مع النتيجة ١ ، اعتماد إطار استراتيجى شامل يتضمن إستراتيجية وطنية وتشريع مناسب لنظم إصلاح التعلـيم والتـدريب الفنى والمهنى ، وبدء التنفيذ بواسطة الأطراف الرئيسية المعنية بالبناء على ما حققته المرحلة الأولى والإنجازات المحققة فى هذا المجال .																											
٢,١	تطوير وتحديث استراتيجية وطنية لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى	X	X	X																							
٢,٢	اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى				X	X	X	X	X					X	X			X	X			X	X				
النتيجة رقم ٣ : تصميم واعتماد إطار وطنى مصرى للمؤهلات وذلك لجميع المؤهلات بشكل رسمى من جانب الحكومة المصرية وتطبيقه فى قطاع الـسياحة بالتعاون مع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد و/ أو المؤسسات الأخرى ذات الصلة .																											
٣,١	الدعم الفنى للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وبعض الجهات الأخرى ونشر وتطوير الإطار الوطنى للمؤهلات فى مصر	X	X	X	X																						

٣,٢	بناء قدرات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والجهات الأخرى فى إجراء مشاورات فعالة مع الأطراف ذات الصلة فى تطوير الإطار الوطنى للمؤهلات	X	X	X	X			X			X			X			X			X			X			X		
٣,٣	الدعم الفنى للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والجهات الأخرى فى تنفيذ إطار وطنى للمؤهلات فى قطاع السياحة					X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة رقم ٤ : تطوير وتنفيذ منهجية شاملة لوضع نظام معلومات خاص بتمويل وبمصروفات نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى وتحليل مخرجاته .																											
٤,١	تطوير منهجية لنظام المعلومات المالى لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى				X	X																					
٤,٢	تنفيذ المنهجية لوضع نظام معلومات مالى لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى				X	X	X	X							X	X	X	X			X	X			X	X	
٤,٣	تحليل النتائج واستخدامها فى تحسين البرامج الرئيسية فى نظام إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى								X	X	X	X											X	X			

النتيجة رقم ٥ : تطوير إستراتيجية وطنية لتحسين الوجهة والإدراك الاجتماعى للتعليم والتدريب الفنى والمهنى ، وبدء تنفيذ بعض الأنشطة .																							
٥,١	وضع استراتيجية لتحسين صورة ومكانة التعليم والتدريب الفنى والمهنى			X	X	X																	
٥,٢	تنفيذ بعض الأنشطة ضمن الاستراتيجية لتحسين صورة ومكانة التعليم والتدريب الفنى والمهنى						X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		

الخط الزمنى للمكون رقم ٢

الخط الزمنى للمكون رقم ٢		٢٠١٤ ربع ١	٢٠١٤ ربع ٢	٢٠١٤ ربع ٣	٢٠١٤ ربع ٤	٢٠١٥ ربع ١	٢٠١٥ ربع ٢	٢٠١٥ ربع ٣	٢٠١٥ ربع ٤	٢٠١٦ ربع ١	٢٠١٦ ربع ٢	٢٠١٦ ربع ٣	٢٠١٦ ربع ٤	٢٠١٧ ربع ١	٢٠١٧ ربع ٢	٢٠١٧ ربع ٣	٢٠١٧ ربع ٤	٢٠١٨ ربع ١	٢٠١٨ ربع ٢	٢٠١٨ ربع ٣	٢٠١٨ ربع ٤		
النتيجة رقم ١ : تحديد وفرز برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى الحالية التى لم تعد مناسبة لاحتياجات سوق العمل فى القطاعات الاقتصادية الحالية والتى تم اختيارها لقدرتها على النمو والتوظيف .																							
١,١	القيام بفرز ورسم خريطة لبرامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى	X	X																				
١,٢	مناقشة ومقارنة مدى مناسبة سوق العمل مع الأطراف صاحبة المصلحة والشبكات			X	X																		

النتيجة رقم ٢ : تصميم و/ أو تحديث مقررات القطاعات الاقتصادية للعديد من الوزارات المشتركة فى إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى لتلبية احتياجات السوق عن طريق العمل المباشر مع الشراكات المحلية والقطاعية الموجودة والجديدة .																															
٢,١	نشر آليات لتحديد احتياجات التدريب ولتطوير المقررات وبناء القدرات		X	X	X																										
٢,٢	تقييم مقررات ومعدات ومقار التدريب المتاحة		X	X	X																										
٢,٣	تصميم مقررات جديدة		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة رقم ٣ : تحديد إطار ووضع سياسة للتدريب المتقدم للمعلمين والمدربين ومديرى المدارس ، وتدريب عدد كبير من هؤلاء الذين تم اختيارهم كنماذج أولية (بالاتفاق مع وزارة التعليم وبقية الوزارات المعنية والقطاع الخاص) .																												
٣,١	تحديد العقبات الرئيسية ونقاط الضعف												X	X	X													
٣,٢	تطوير القدرات وزيارات دراسية												X										X		X		X	
٣,٣	تعبئة الخبرات والمعرفة المحلية لتصميم حزم تدريبية متقدمة												X										X		X		X	
النتيجة رقم ٤ : تنفيذ أنظمة ضمان الجودة على مستوى مؤسسى واعتماد عدد كبير من المدارس الفنية الثانوية ومراكز التدريب المهنى والكليات الفنية المختارة كنماذج أولية (بالاتفاق مع وزارة التعليم والوزارات المعنية الأخرى والقطاع الخاص) وتطوير اختيار منتظم للاعتماد فى قطاع التدريب المهنى .																												
٤,١	نشر المعرفة والبدء فى بناء القدرات													X	X	X	X											

٤,٢	تقديم المعلومات وتنمية القدرات وتعبئة الموارد المالية الوطنية لعملية الاعتماد												X	X	X	X	X	X											
٤,٣	زيارات دراسية حول أفضل الممارسات													X	X	X	X												
النتيجة رقم ٥ : إتاحة واستخدام المعدات الجديدة فى مختلف بيئات التعلم لتدعيم تنفيذ المقررات المحدثة .																													
٥,١	تحليل عميق ورسم لخريطة المعدات الموجودة																	X	X										
٥,٢	شراء المعدات الخاصة بمكونات البرنامج														X	X	X	X											

الخط الزمنى للمكون رقم ٣

الخط الزمنى للمكون رقم ٣		٢٠١٤				٢٠١٥				٢٠١٦				٢٠١٧				٢٠١٨			
		ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤
النتيجة رقم ١ : تنفيذ عملية تحديد الطلب على المهارات فى القطاعات الاقتصادية المختارة بشكل عملى وقابل للتطبيق على برامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى .																					
١,١	تطوير واختبار منهجية لتحديد وجمع وهيكلة وتحليل الطلب على المهارات		X	X	X			X				X				X				X	
١,٢	تجربة المنهجية وتنفيذها فى قطاعات اقتصادية مختارة				X				X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة رقم ٢ : استخدام نتائج دراسات تحديد المهارات والمتطلبات المهنية والثغرات الموجودة فى القطاعات الاقتصادية المختارة لتطوير برامج المهارات وتعديلها لتلبية احتياجات سوق العمل والمساهمة فى تشغيل الشباب والعمال																										
٢,١	دعم تطوير وتنفيذ البرامج لتلبية المهارات المطلوبة						X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
٢,٢	تطوير برامج تدريب للعاطلين عن العمل وبرامج ريادة الأعمال الحرة						X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
النتيجة رقم ٣ : تطوير وتفعيل خدمات التوجيه المهنى والإرشاد فى مؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى الفعالة فى البرامج التى تم تطويرها فى النتيجة رقم ٢ وتقديم مرجع للتنفيذ على نطاق أوسع فى منظومة إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى																											
٣,١	تطوير نظام وطنى للمعلومات المهنية والتوجيه المهنى والأدوات	X	X	X		X	X		X	X			X	X			X			X			X			X	

٣,٢	تدريب المدرسين والموظفين الآخرين على أنشطة التوجيه المهنى					X	X		X		X	X	X		X	X	X		X	X	X		
٣,٣	التنسيق مع البرامج المهنية وبرامج التوجيه الوطنية الأخرى					X	X		X		X			X			X			X			
النتيجة رقم ٤ : إجراء دراسات تعقب بصفة منتظمة تستهدف المستفيدين من البرامج الموضوعة وفقًا للمهارات المطلوبة والمحـــررة لتقيـــيم مدى قابليتها (مناسبة) لسوق العمل .																							
٤,١	إعداد وتنفيذ دراسات التعقب							X	X	X		X	X		X		X		X		X		
٤,٢	استخدام نتائج دراسات التعقب لتعديل برامج التدريب وتحسينها									X	X		X	X		X		X		X	X		

النتيجة رقم ٥ : البدء فى وضع هيكل وطنى يكون مسئولا عن دراسات سوق العمل وتطوير نظام لمعلومات سوق العمل																															
٥,١	اختيار الهيكل الوطنى النموذجى / بناء القدرات		X	X	X	X		X		X	X				X																
٥,٢	وضع القواعد المؤسسية والمنهجية لتطوير نظام معلومات سوق العمل على المستوى الوطنى											X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

خطة التوريد الخاص ببرنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى – المرحلة الثانية – TVET II

المهمة	أسلوب التوريد	الثمن التقديرى باليورو	الخطة مقابل الواقع	إخطار التوريد + ملف المناقصة		الموضوع	القائمة المختصرة		المناقصة		تقرير التقييم		العقد			الوضع
				تاريخ التقديم	تاريخ الموافقة	تاريخ إخطار التقديم	تاريخ التقديم	تاريخ الموافقة	تاريخ الدعوة	الجلسة الافتتاحية	تاريخ التقديم	تاريخ الموافقة	تاريخ التوقيع	المبلغ	استشارى	
المناقصة الخاصة بالخدمات																
الدعم الفنى للمكون الأول	محدود		الخطة	١٥ ديسمبر ٢٠١٣	٣٠ ديسمبر ٢٠١٣	١٤ يناير ٢٠١٤	٢٨ فبراير ٢٠١٤	٢١ مارس ٢٠١٤	٢٨ مارس ٢٠١٤	١٢ مايو ٢٠١٤	١١ يونيو ٢٠١٤	٢٦ يونيو ٢٠١٤	٢٦ يوليو ٢٠١٤			
		٣٥٠٠٠٠٠	الخطة المعدلة													
			الخطة الفعلية													
الدعم الفنى للمكون الأول	محدود		الخطة	١٥ فبراير ٢٠١٤	٢ مارس ٢٠١٤	١٧ مارس ٢٠١٤	١ مايو ٢٠١٤	٢٢ مايو ٢٠١٤	٢٩ مايو ٢٠١٤	١٣ يوليو ٢٠١٤	١٢ أغسطس ٢٠١٤	٢٧ أغسطس ٢٠١٤	٢٦ سبتمبر ٢٠١٤			
		٢٧٠٠٠٠٠	الخطة المعدلة													
			الخطة الفعلية													
الدعم الفنى للمكون الثانى	محدود	٨٠٠٠٠٠٠	الخطة	١٥ مارس ٢٠١٤	٣٠ مارس ٢٠١٤	١٤ أبريل ٢٠١٤	٢٩ مايو ٢٠١٤	١٩ يونيو ٢٠١٤	٢٦ يونيو ٢٠١٤	١٠ أغسطس ٢٠١٤	٩ سبتمبر ٢٠١٤	٢٤ سبتمبر ٢٠١٤	٢٤ أكتوبر ٢٠١٤			
			الخطة المعدلة													
			الخطة الفعلية													
الدعم الفنى للمكون الثالث	محدود		الخطة													
		٥٢٠٠٠٠٠	الخطة المعدلة	١ ابريل ٢٠١٤	١٦ ابريل ٢٠١٤	١ مايو ٢٠١٤	١٥ يونيو ٢٠١٤	٦ يوليو ٢٠١٤	١٣ يوليو ٢٠١٤	٢٧ أغسطس ٢٠١٤	٢٦ سبتمبر ٢٠١٤	١١ أكتوبر ٢٠١٤	١٠ نوفمبر ٢٠١٤			
			الخطة الفعلية													

الدراسات	محدود		الخطة	١ مارس ٢٠١٤	١٦ مارس ٢٠١٤	٣١ مارس ٢٠١٤	١٥ مايو ٢٠١٤	٥ يونيو ٢٠١٤	١٢ يونيو ٢٠١٤	٢٧ يوليو ٢٠١٤	٢٦ أغسطس ٢٠١٤	١٠ سبتمبر ٢٠١٤	١٠ أكتوبر ٢٠١٤				
		١٨٠٠٠٠٠	الخطة المعدلة														
			الخطة الفعلية														
المؤتمرات/ ورش العمل	محدود	٧٥٠٠٠٠	الخطة	١ يناير ٢٠١٤	١٦ يناير ٢٠١٤	٣١ يناير ٢٠١٤	١٧ مارس ٢٠١٤	٧ ابريل ٢٠١٤	١٤ ابريل ٢٠١٤	٢٩ مايو ٢٠١٤	٢٨ يونيو ٢٠١٤	١٣ يوليو ٢٠١٤	١٢ أغسطس ٢٠١٤				
			الخطة المعدلة														
			الخطة الفعلية														
الحملات الاعلامية لتحسين صورة التعليم والتدريب المهنى والفنى	محدود		الخطة	١ يونيو ٢٠١٤	١٦ يونيو ٢٠١٤	١ يوليو ٢٠١٤	١٥ أغسطس ٢٠١٤	٥ سبتمبر ٢٠١٤	١٢ سبتمبر ٢٠١٤	٢٧ أكتوبر ٢٠١٤	٢٦ نوفمبر ٢٠١٤	١١ ديسمبر ٢٠١٤	١٠ يناير ٢٠١٤				
		٨٠٠٠٠٠	الخطة المعدلة														
			الخطة الفعلية														
الزيارات الدراسية	محدود	٧٥٠٠٠٠	الخطة	١ يونيو ٢٠١٤	١٦ يونيو ٢٠١٤	١ يوليو ٢٠١٤	١٥ أغسطس ٢٠١٤	٥ سبتمبر ٢٠١٤	١٢ سبتمبر ٢٠١٤	٢٧ أكتوبر ٢٠١٤	٢٦ نوفمبر ٢٠١٤	١١ ديسمبر ٢٠١٤	١٠ يناير ٢٠١٤				
			الخطة المعدلة														
			الخطة الفعلية														
الشفافية	CNP	٥٠٠٠٠	الخطة	١ فبراير ٢٠١٤	لا يوجد			لا يوجد				لا يوجد	٢ ابريل ٢٠١٤				
			الخطة المعدلة														
			الخطة الفعلية														
الشفافية	محدود	٤٥٠٠٠٠	الخطة	١ ديسمبر ٢٠١٤	١٦ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٤ فبراير ٢٠١٥	٧ مارس ٢٠١٥	١٤ مارس ٢٠١٥	٢٨ ابريل ٢٠١٥	٢٨ مايو ٢٠١٥	١٢ يونيو ٢٠١٥	١٢ يوليو ٢٠١٥				
			الخطة المعدلة														
			الخطة الفعلية														
		٢٤٠٠٠٠٠															

الأنشطة الرئيسية	الموضوع	طريقة التوريد	المبلغ المقدر	الخطة مقارنة بالواقع	حافظة المناقصة		المناقصة		خطة التقديم		العقد			التسليم			الوضع
					الاعتماد	التقديم	الدعوة	الافتتاح	التقديم	الموافقة	المورد	المبلغ	التوقيع	النهائى	المبدئى	التاريخ	
	المعدات لقطاع السياحة		٥,٥٠٠,٠٠٠	الخطة	١٥ فبراير ٢٠١٤	٢ مارس ٢٠١٤	٩ مارس ٢٠١٤	٨ مايو ٢٠١٤	٢٩ مايو ٢٠١٤	١٣ يونيو ٢٠١٤			١٣ يوليو ٢٠١٤	٩ مايو ٢٠١٥		١٠ نوفمبر ٢٠١٤	مخطط
				الخطة المعدلة													
				الواقع													
	المعدات (لوحدة إدارة المشروع)		٥٠,٠٠٠	الخطة	١٥ فبراير ٢٠١٤									١٢ ديسمبر ٢٠١٤		١٥ يونيو ٢٠١٤	مخطط
				الخطة المعدلة													
				الواقع													
	المعدات للقطاعات الأخرى		٣,٠٠٠,٠٠٠	الخطة	١٦ يونيو ٢٠١٤	١ يونيو ٢٠١٤	٢٣ يونيو ٢٠١٤	٢٢ أغسطس ٢٠١٤	٢١ سبتمبر ٢٠١٤	٦ أكتوبر ٢٠١٤			٥ نوفمبر ٢٠١٤	١ سبتمبر ٢٠١٤		٥ مارس ٢٠١٤	مخطط
				الخطة المعدلة													
				الواقع													

الأنشطة الرئيسية	الموضوع	طريقة التوريد	المبلغ المقدر	الخطة مقارنة بالواقع	حافظة المناقصة		المناقصة		خطة التقديم		العقد			التسليم			الوضع
					الاعتماد	التقديم	الدعوة	الافتتاح	التقديم	الموافقة	المورد	المبلغ	التوقيع	النهائى	المبدئى	التاريخ	
	المعدات لوحدة إدارة المشروع		٤٥٠,٠٠٠	الخطة	٣٠ يونيو ٢٠١٤	١٥ يونيو ٢٠١٤	٧ يوليو ٢٠١٤	٥ سبتمبر ٢٠١٤	٥ أكتوبر ٢٠١٤	٢٠ أكتوبر ٢٠١٤			١٩ نوفمبر ٢٠١٤	١٥ سبتمبر ٢٠١٤		١٩ مارس ٢٠١٤	مخطط
				الخطة المعدلة													
				الواقع													
	المعدات للقطاعات الأخرى	مناقصات دولية مفتوحة	٤,٠٠٠,٠٠٠	الخطة	٣٠ أكتوبر ٢٠١٤	١٥ أكتوبر ٢٠١٤	٦ نوفمبر ٢٠١٤	٥ يناير ٢٠١٤	٤ فبراير ٢٠١٥	١٩ فبراير ٢٠١٥			٢١ مارس ٢٠١٥	١٥ يناير ٢٠١٦		١٩ يوليو ٢٠١٥	مخطط
				الخطة المعدلة													
				الواقع													
	المعدات	مناقصة دولية مفتوحة	٥٠٠,٠٠٠	الخطة	١٦ يناير ٢٠١٥	١ يناير ٢٠١٥	٢٣ يناير ٢٠١٥	٢٤ مارس ٢٠١٥	٢٣ ابريل ٢٠١٥	٨ مايو ٢٠١٥			٧ يونيو ٢٠١٥	٢ ابريل ٢٠١٦		٥ أكتوبر ٢٠١٥	مخطط
				الخطة المعدلة													
				الواقع													
				الخطة													مخطط
				الخطة المعدلة													
				الواقع													
				الخطة													مخطط
				الخطة المعدلة													
				الواقع													

ملحق (٢-٣) الميزانية المفصلة
اتفاق التمويل رقم ٠٢٣/٢٠١٢-٣٨٦

الفئات	مساهمة الاتحاد الأوروبى	مساهمة الحكومة	الإجمالى
	(٠٠٠) يورو		
١- المكون الأول: تحسين حوكمة نظام التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر	٧٠٠٠	---	٧٠٠٠
١-١ عقود الخدمات	٧٠٠٠		
٢- المكون الثانى: تطوير جودة التعليم والتدريب الفنى والمهنى ووثاقة الصلة به	٢٢٠٠٠	---	٢٢٠٠٠
٢-١ عقود الخدمات	٩٥٠٠		
٢-٢ المعدات اللازمة للمدارس الثانوية الفنية والمراكز الفنية	١٢٥٠٠		
٣- المكون الثالث: الإعداد للتوظيف	١٣٥٠٠	---	١٣٥٠٠
٣-١ عقود الخدمات	٧٠٠٠		
٣-٢ المعدات (أجهزة/ برامج الكمبيوتر الخاصة بعمليات الإعداد للتوظيف)	٥٠٠		
٣-٣ المنحة (دعوة محدودة بتقديم العروض)	٦٠٠٠		
تنمية المهارات والمواد (الخدمات والتوريد)		٤٠٠٠	٤٠٠٠

الفئات	مساهمة الاتحاد الأوروبى	مساهمة الحكومة	الإجمالى
	(٠٠٠) يورو		
الاتصال والشفافية (الخدمات)	٥٠٠	---	٥٠٠
تكاليف عمل وحدة تنفيذ المشروع[١].	٣٣٠٠		٣٣٠٠
تكاليف عمل وحدة تنفيذ المشروع وإدارة التعليم والتدريب الفني والمهني بوزارة التربية والتعليم		١٧٠٠٠	١٧٠٠٠
تكاليف عمل الشراكات الفنية[٢].	٥٠٠	---	٥٠٠
البنية الأساسية للمدارس الثانوية الفنية والمراكز الفنية التابعة لجميع الوزارات المعنية وترميمها		٤٦٠٠٠	٤٦٠٠٠
معدات وحدة تنفيذ المشروع (لإنشاء هذه الوحدة)	٥٠٠	---	٥٠٠
التقييم والمراجعة المستقلة	٧٠٠	---	٧٠٠
مصروفات طارئة	٢٠٠٠	---	٢٠٠٠
الإجمالى	٥٠٠٠٠	٦٧٠٠٠	١١٧٠٠٠

(١) شاملاً تكاليف التشغيل العادية (باستثناء المعدات) للكيان المسئول عن إدارة المشروع أو البرنامج: تغطى تكاليف التشغيل العادية فقط لهيئة العاملين المحليين والمرافق (المياه والغاز والكهرباء) وإيجار المقار والبنود الاستهلاكية والصيانة والمهام قصيرة الأجل والوقود للسيارات، ولا تغطى شراء السيارات أو غيرها من الأجهزة أو أى نشاط تشغيلى.

(٢) شاملاً تكاليف التشغيل العادية (باستثناء المعدات) للكيان المسئول عن إدارة المشروع أو البرنامج: تغطى تكاليف التشغيل العادية فقط لهيئة العاملين المحليين والمرافق (المياه والغاز والكهرباء) وإيجار المقار والبنود الاستهلاكية والصيانة والمهام قصيرة الأجل والوقود للسيارات، ولا تغطى شراء السيارات أو غيرها من الأجهزة أو أى نشاط تشغيلى .

قـــرار وزير الخارجية

رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم (١٠٥) الـصادر بتـاريخ ٢٠١٤/٤/١ ، بالموافقة على اتفاق تمويل بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن برنامج دعم إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى – المرحلـة الثانيـة، والموقع من حكومة جمهورية مصر العربية فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٢، ومن الجانب الأوروبى فى بروكسل بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية اتفاق تمويل بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن برنامج دعم إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنـــى – المرحلة الثانية ، الموقع من حكومة جمهورية مـــصر العربيـــة فـــى القـــاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٢ ، ومن الجانب الأوروبى فى بروكسل بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦

ويُعمل بهذا الاتفاق اعتبارًا من ٣ أبريل ٢٠١٤

صدر بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٣

وزير الخارجية

نبيل فهمى